دراسات

الحلقة المفقودة
في التجربة التركية

د. عبد الرزاق مقري

الفهرس

مقدمة 4

إنجازات أردوغان منذ توليه الحكم.. «كيف يمكن لنصف الشعب أن يخذلوا من حققها؟» 5

«المناصفة هي القاعدة دوما في الانتخابات التركية» متى يتحقق أمان أي مشروع طويل المدى؟ 10

الأسباب الجوهرية التي جعلت (وتجعل) المنافسة الانتخابية حدية . . . 11

1. الأبعاد الأيديولوجية.. «من تدابير التحديث التي رسخت العلمانية»

. 11

2. الأبعاد القومية والمذهبية... «انتخابات على الهوية» 26

المحور الكردي العلوي «المحور الاستراتيجي لتحالف الأمة» في مواجهة الظاهرة الأردوغانية 46

الحلقة المفقودة في إنشاء مساحة «أمان انتخابي» 51

القرن التركي والأمة الإسلامية: الحلقات المفقودة والأدوار المطلوبة . 76

1. **أولا:** مقدمة 76

2. **ثانيا:** أهلية تركيا لتكون قوة دولية في هذا القرن 78

3. **ثالثا:** الحلقات المفقودة 79

4. **رابعا:** الأدوار المطلوبة 86

1. ما على تركيا: 86

2. ما على الأمة الإسلامية: 88

ملاحظة قبل القراءة

لقد قمنا في هذه الدراسة بجمع وتحليل ما نعرفه من معلومات تاريخية ومعطيات فكرية عن التجربة التركية متفرقة في دراسات أخرى، كما ثبتنا الخلاصات التي ستسهّل علينا لاحقا الخوض في الفرضية (الحلقة المفقودة) التي دفعتنا إلى القيام بهذه الدراسة، بما قد يجعل القارئ الذي يصبر على طول هذه المساهمة من غير المتخصصين ينظر إلى التجربة التركية بغير ما ألفه من زوايا النظر.

مقدمة

لا شك أن الانتخابات التركية رسمت نموذجا فريدا في العالم، تجاوزت في دلالاتها الديمقراطية الحقة الديمقراطيةَ الغربية المأزومة، التي باتت القوى المالية الرأسمالية هي المتحكم فيها من الخلف فلا تأتي للشعوب بأي تغيير، تتداول الأحزاب على الحكم ضمن مشروع واحد يزداد به الأغنياء ثراء وتتعاظم فيه مشاكل الفقراء. لقد تميزت الانتخابات التشريعية والرئاسية التركية برِهان ديمقراطي حقيقي حقق نسبة عالية من المشاركة وصلت إلى 85% من الناخبين، مما يدل بأن الأتراك مؤمنون بالعملية السياسية في بلدهم، واثقون بمصيرهم داخل وطنهم وبتحسين أحوالهم فيه، قد اقتنعوا بأن مستقبلهم يصنعونه سلميا بأصواتهم، فلا سبيل لليأس، ولا تنازل عن الحقوق، ولا حاجة للعنف، ولا اتكال على قوى خارجية.

وعلاوة على هذه المشاركة التاريخية تجسدت الديمقراطية الحقة في نتيجة الانتخابات ذاتها حيث جاءت الأرقام متقاربة في الانتخابات التشريعية بين تحالف الجمهور بقيادة أردوغان وتحالف الشعب (تحالف الأمة) بقيادة كمال كليتشدار أوغلو، ولم ينجح الرئيس الحاكم القوي المتحكم إلا في الدور الثاني بأصوات نصف الناخبين فحسب.

غير أن وراء هذا المشهد الديمقراطي الجميل، ونجاح الأشخاص الذين يحملون المشروع ثمة حيرة على المشروع ذاته في مستقبل غير بعيد.

قبل التوقف عند هذه الحيرة لنتحدث قليلا عن إنجازات أردوغان منذ توليه الحكم:

إنجازات أردوغان منذ توليه الحكم.. «كيف يمكن لنصف الشعب أن يخذلوا من حققها؟»

نشر أردوغان في حملته الانتخابية سلسلة تغريدات على حسابه في تويتر تتضمن أرقام مذهلة مرفقة برسوم بيانية حول المرحلة التي وصلت إليها تركيا في مجالات الاقتصاد والصناعة والبيئة والتمدن العمراني والطاقة والزراعة والثقافة والسياحة والصناعات الدفاعية والتكنولوجيا والحضور الخارجي ، علاوة على أرقام تم جمعها من العديد من المؤسسات والمواقع المتخصصة تبين التطور الذي وقع منذ تولي حزب التنمية والعدالة في عام 2002 الحكم على النحو التالي:

رفع متوسط نسبة النمو السنوية من أقل من 1 بالمئة إلى 5.1 بالمئة.

ارتفاع حجم الاستثمارات على أساس سنوي من 70 مليار ليرة تركية إلى 1.4 ترليون ليرة

ارتفاع قيمة الصادرات في حدود سبع مرات من 35.7 مليار دولار إلى 254.2 مليار دولار.

زيادة عدد المناطق الصناعية المنظمة من 192 إلى 325، زيادة إنشاء 79 تكنوبارك، و22 مدينة صناعية، وتشغيل وكالة الفضاء وبرنامج الفضاء الوطني التركي، والقمر الصناعي إيمجة.

ارتفاع مشاريع الصناعات الدفاعية من 62 إلى 750، و ارتفاع ميزانية مشاريع الصناعات الدفاعية من 5.5 مليار دولار إلى 75 مليار دولار، ومن المشاريع الكبرى المنجزة الطائرات الحربية المسيرة، حاملة طائرات محلية.

وصل عدد الشركات العاملة في مجال الصناعات الدفاعية في عام 2020 إلى 1500 شركة، بعد أن كان 56 شركة فقط في عام 2002، وتتنوع

صادرات الصناعات الدفاعية التركية إلى الخارج بين الطائرات المسيّرة والغواصات والسفن والمركبات العسكرية، وكذلك أنواع متطورة من المسدسات والبنادق.

اكتشاف احتياطي غاز طبيعي بحجم 540 مليار متر مكعب، إنهاء مشروعي «تاناب» (خط أنابيب غاز العابر للأناضول)، و«السيل التركي» (خط أنابيب لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا)، تشغيل وحدتي تخزين وتغوير عائمة للغاز الطبيعي المسال في ولايتي إزمير وهطاي، محطة الطاقة النووية اق قويو.

ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي الزراعي إلى أكثر 333 مليار ليرة عام 2020 بعدما كان لا يتجاوز 37 مليار ليرة سابقًا، مع دعم فلاحي بقيمة 165 مليار ليرة خلال 19 عامًا.

تطور مستوى التعليم ارتفاع عدد الجامات إلى 208 جامعة من 76 في حدود عقدين، وفي عام 2018 دخلت 82 جامعة تركية قائمة أفضل جامعات العالم، ارتفاع ميزانية البحوث والدراسات العلمية إلى 8.5 مليار ليرة لتصبح تركيا من أسرع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية في مضاعفة مخصصات البحوث والدراسات العلمية حسب موقع يونايتد التعليمية.

تطور الخدمات الصحية حيث زادت مخصصات القطاع من 18.7 مليار ليرة في عام 2002 إلى نحو 188.6 مليار ليرة (32 مليار دولار) في الموازنة العامة لعام 2020، تشييد العديد من المرافق الصحية الكبرى منها مستشفى «بيلكنت» في العاصمة أنقرة الذى افتُتح عام 2019، والذي يُعَدّ أكبر مستشفى في أوروبا والثالث على مستوى العالم، إذ يضمّ 3 آلاف و633 سريراً.

مستشفى بيلكنت- أنقرة تركيا

والمدينة الصحية في اسطنبول التى تضمّ 6 أبنية أقيمت على مساحة مليون متر مربع، سوف تقدّم خدماتها الطبية لـ23 ألفاً و600 مريض، بعدد أسرة يبلغ 3102 سرير منها 520 للعناية مركزة، و90 غرفة عمليات، و1662 غرفة إقامة. وقد أدى هذا التطور إلى نمو كبير وسريع للسياحة الصحية والتعليمية الطبية، وتتوفر تركيا على مستويات عالية في التكوين الطبي وحسب أردوغان في موقع العربي الجديد فإن تركيا تتوفر على «جيش طبي ضخم يضمّ 165 ألف طبيب و205 آلاف ممرضة و360 ألف موظف مساند»، وهو عدد يزيد عن إجمالي عددهم في الدول الأوروبية».

- وفي مجال التطور السياحي انتقلت تركيا بين 2002 و 2019 من المرتبة 17 في جذب السياح عالميا إلى المرتبة السادسة، وعدد السواح من 13 إلى 51.7 مليون، وعدد الفنادق من 5.4 نجوم من 419 فندق إلى 1944، وارتفع دخل القطاع السياحي من 12 مليار

دولار 34,5 مليـار دولار.

- توفير فرص عمل لـ 9 ملايين شخص على مدار 19 عامًا.
- رفـع احتياطـي المصـرف المركـزي أكثـر مـن 109 مليـار دولار مـن الإنتـاج وليـس الريـوع الطبيعيـة.
- ارتفاع الدخل القومي من 238 مليار دولار إلى 960 مليار دولار.
- وكل هـذا أعطى لتركيـا دورا رياديـا في الإقليـم ومكانـة دوليـة مشـهودة، تبينـه فاعليـة تركيـا في إدارة الملفـات والتطـورات الدوليـة ونمـو ممثلياتهـا بالخـارج مـن 163 إلـى 252، بمـا جعلهـا تمتلـك خامـس أكبـر شـبكة تمثيـل في العالـم.

إنه حقا لشيء عظيم...

ولكـن رغـم ذلـك، رأينـا جميعـا، خلـف هـذه الصـورة العظيمـة المدهشـة، كيـف عانـى أردوغـان في الجولـة الأولـى وكيـف حُبسـت أنفـاس الشـعب التركي بـل أنفـاس شـعوبٍ وحكامٍ مـن مختلـف أنحـاء العالم وهـم ينتظـرون النتيجة. إنـه حقـا لشـيء غريـب .. كيـف يمكـن لنصـف الشـعب أن يخذلـوا مـن حقـق لهـم، كأفـراد وعائـلات وبلـد، تلـك النتائـج المدهشـة التـي لـم يحققهـا زعيـم في العالـم في وقـت قياسـي مثلـه بمقاييـس الزمـن الراهـن.

والسـؤال الكبيـر، هـل ستَسـلم الجـرّةُ في كل مـرة؟ لا سـيما وأن شـعار أردوغـان وأصحابـه في هـذه الانتخابـات هـو « قـرن تركيـا» أي أن الرؤيـة تتعلـق بمشـروع وليـس بأشـخاص، فمـا هـي ضمانـات اسـتمرار المشـروع بعـد أردوغـان في خمـس سـنوات مقبلـة، وهـو الـذي لا يسـتطيع الترشـح مـرة أخـرى بفعـل القانـون وإكراهـات أخـرى؟

لقـد ظهـر في هـذه الانتخابـات رجـلان مهمـان يسـتطيعان المنافسـة بجـدارة

في غياب أردوغان مستقبلا، الأول سنان أوغان الذي يطمح في قيادة القوميين من خلال خلافة دولة بهتشلي الكبير في السن، وهو طموح قادر على زعزعة تحالف الجمهور ذاته مستقبلا، والثاني هو أكرم إمام أوغلو الذي قام بحملة كبيرة لنفسه تحت غطاء الحملة لتحالف حزب الشعب، فإن نجح مرة أخرى في الانتخابات المحلية المقبلة في اسطنبول -الملونة بالأحمر- سيزداد طموحه وقد يتجند وراءه العلمانيون والأكراد حتى ولو رفض كمال كليتشدار أوغلو المهزوم الانسحاب. وقد يظهر غير هؤلاء من يقدر على المنافسة على الحكم بعد فترة طويلة من حكم حزب واحد بمشروع علماني متطرف أو قومي متشدد.

إن النسب المتقاربة في الانتخابات التشريعية والرئاسية تجعل تحوّل تركيا في غالبيتها نحو اللون الأحمر سهلا ميسورا إن لم ينتبه قادة ومفكرو «مشروع قرن تركيا» إلى الأمر فيعدوا لذلك العدة.

لو كانت الانتخابات في تركيا بين مشروعين وطنيين ضمن توجه حضاري واحد أو متقارب لكان تقارب النتائج غير محير كثيرا ولما كانت الحيرة على المستقبل ملحة، أما وأن الاستقطاب حاد بين مشروعين حضاريين متعارضين فإن التحوط للمستقبل حاجة حيوية، بل إن الحاضر ذاته يحمل في طياته مخاطر جمة.

إن من أزمات الديمقراطية أن تكون النتائج الانتخابية متلاصقة، فلا يصل الفائز إلى نسبة الأمان والاستقرار المتمثلة بين 60 إلى 65 % على الأقل، فيجد نفسه مشغولا عن إتمام المشروع كما في رؤيته، أمام معارضة قوية مجندة يضطر لاستعمال وسائل الدولة لمنع عدوانيتها بدل كبح جماحها وسط تيار شعبي عريض مساند.

«المناصفة هي القاعدة دوما في الانتخابات التركية» متى يتحقق أمان أي مشروع طويل المدى؟

إن هذه النتائج المتقاربة ليست ابنة هذه الانتخابات فقط، بل المناصفة هي القاعدة دوما، ففي الانتخابات الرئاسية في 2018 كانت النتيجة 51,7 % فقط لأردوغان، وحزب العدالة والتنمية لم يتجاوز نسبة 49 % قط، ونتائجه محصورة دائما بين 32% و 49 % ، والنصف الآخر دائما هو من التيار العلماني الأتاتوركي الموالي للحضارة الغربية المناقض لمشروع «قرن تركيا» ضمن رؤية حضارية للأمة الإسلامية.

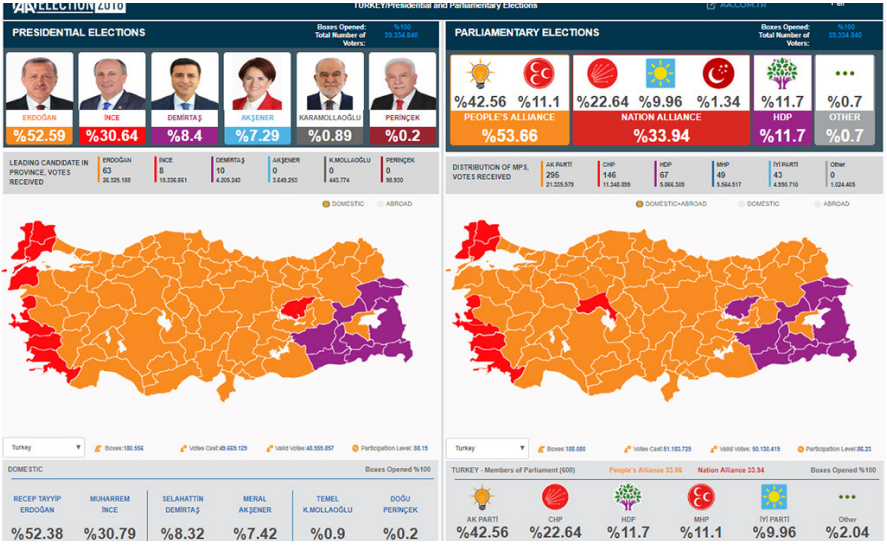

لقد زاد الاستقطاب أكثر فأكثر مع نجاحات أردوغان وحزبه فبات حزب الشعب الجمهوري هو ملاذ العلمانيين المتشددين في المجتمع التركي ضد صعود من يعتبرونهم إسلاميين، وأصبحت نسبه الانتخابية ثابتة في حدود 25%. ومع تعثر القضية الكردية تصلبت أصوات حزب الشعوب الديمقراطي في حدود 10%، والمحصلة الثابتة ضد أردوغان وحزبه ومشروعه إذن، التي لا تتأثر بالنتائج الاقتصادية والخدمية هي في حدود 35%، وتبقى نسبة 15% الأخرى التي لم يتحصل عليها أردوغان

في الجولة الأولى هي النسبة الحرجة التي تتأثر بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها ثلاث معطيات أساسية هي: المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بمشكلة العملة وغلاء المعيشة، المعطيات المتعلقة بقضية اللاجئين، المعطيات النفسية المتعلقة بطول حكم أردوغان وحالة الملل، خصوصًا لدى الشباب، برؤية نفس الشخص يحكم البلد لم يروا غيره منذ طفولتهم.

إن أمان أي مشروع طويل المدى إنما يتحقق نهائيا حينما يصبح التداول الديمقراطي السلمي على السلطة في الإطار الحضاري الواحد الذي تتنافس فيه الأحزاب تنافسا حقيقيا، تختلف بينها اختلافا حقيقيا على البرامج والرجال والأفكار والطموحات، ولكن تسير في اتجاه حضاري واحد... وهذا الذي حققته التجربة الديموقراطية الغربية، كل أحزابها تتنافس في إطارها الحضاري الغربي المادي، وهذا هو المفقود في التجربة الديمقراطية التركية. فأين هي الحلقة المفقودة؟

الأسباب الجوهرية التي جعلت (وتجعل) المنافسة الانتخابية حدية

قبل تطرقنا للنظر في الحلقة المفقودة لنحاول الغوص في أعماق الأسباب الجوهرية التي جعلت (وتجعل) المنافسة الانتخابية حدية والاستقطاب شديدا لم تراع فيه المنجزات والحواصل الإيجابية لأردوغان وحزبه وحكومته ومنها:

1. الأبعاد الأيديولوجية.. «من تدابير التحديث التي رسخت العلمانية»

لا يخضع المزاج الانتخابي وتوجهات الرأي العام لدى أعداد كبيرة من الأتراك إلى النتائج الاقتصادية وتحسن الأوضاع المعيشية ورفع مكانة تركيا بين الأمم فقط، بل ثمة محددات أخرى أقوى وأصلب وأعمق

وعلى رأسها المحدد الأيديولوجي الراسخ في تركيا عبر صناعة علمانية استغرق بناؤها قرابة قرنين من الزمن كانت المرحلة الأتاتوركية فيها هي الحاسمة.

لقد كانت نهاية خط التراجع الحضاري الإسلامي في أواخر القرن الثامن عشر في عهد الدولة العثمانية، سلّمت تركيا العثمانية في هذه الفترة أنها دولة من الدرجة الثانية، وصارت طوال القرن التاسع عشر تحت تهديد دائم من روسيا القيصرية وتآمر غير منقطع من الدول الأوربية الكبرى، على رأسها بريطانيا وفرنسا اللتان ازداد نفوذهما أكثر، تحت ذريعة حماية المسيحيين تحت حكم العثمانيين وفي ظل الديون المتراكمة على الدولة، وبسبب تدخلاتهما لحماية الدولة العثمانية من السقوط السريع تحت الضربات الروسية وتهديدات علي باشا حاكم مصر، وذلك بغرض التفرد في تسيير سقوط هذه الإمبراطورية التي فقدت بين 1810-1878 جزيرة القرم لصالح روسيا، وبلغاريا ورومانيا وصربيا والجبل الأسود واليونان بالحصول على استقلالها، وأخذت النمسا البوسنة والهرسك، وبريطانيا جزيرة قبرص. وبعد الحرب العالمية الأولى تم احتلال أجزاء مهمة من تركيا ذاتها من قبل اليونانيين وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى أن تم استرجاعها بعد حرب الاستقلال. وذلك علاوة على المشاكل الاقتصادية العميقة والتفكك الاجتماعي وصعود النعرات القومية والعرقية.

منذ نهاية القرن الثامن عشر، وضمن الظروف السيئة المتتالية، أعتقد السلاطين العثمانيون والنخب البيروقراطية المتعلمة في أوربا - على اختلاف توجهاتهم - بأن الحل هو في تحديث الإمبراطورية المريضة وفق المقاييس الحضارية الغربية الصاعدة والتأسي بالمؤسسات العلمانية الأوربية والتخلي - أو التخفف تدريجيا - من مرجعية الشريعة الإسلامية.

فبرزت نزْعات تحديثية متتالية منبهرة بالأوربيين ومستعينة بهم في إعادة تنظيم الجيش كما حدث في عهد سليم الثالث (1761-1808م) ومحمود الثاني (1785- 1839م)، ثم انتظمت تلك النزعات في عهد

التنظيمات منذ عهد السلطان عبد المجيد الأول (1823-1861) صاحب المرسومين التحديثيين التاريخيين، المرسوم السلطاني خط الشريف جلهانة 1839 ومرسوم الخط الهمايوني 1856، إلى عهد السلطان عبد الحميد الثاني وإصداره المشروطية الأولى سنة 1876 (الفترة الدستورية الأولى).

في الوقت الذي كان فيه السلاطين يسعون للتحديث على النمط الغربي من أجل إنقاذ السلطنة والدولة العثمانية، مع المحافظة على الهوية الدينية العامة، كانت النخب العلمانية التركية المتعاونة معهم تسعى إلى الفصل التام بين الدولة والدين، ومن ضمن الأنماط العلمانية الأوربية التي اتبعها هؤلاء كان النمط الفرنسي المتشدد الذي اكتمل مع الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870- 1940م) هو النمط الذي تجسد في تركيا لاحقا، وكان قانون 1905 الذي قطع الصلة نهائيا بين الكنيسة والدولة في فرنسا هو الذي ألهم التيار العلماني التركي للقضاء على أي صلة بالشريعة الإسلامية في الدولة، فوقعت تحولات كبرى في المؤسسة العسكرية والإدارة والقضاء في فترة التنظيمات نحو النمط العلماني الأكثر راديكالية، الذي يسمى في فرنسا (laïcité)، والذي منه أخذت الكلمة التركية للعلمانية (Laiklik). ولعل هذا الذي يفسر النمط الراديكالي للعلمانية التركية.

نظرا للتراجع الكبير للقوة العسكرية في فترات ركود وضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على مواجهة الجيوش الأوربية المتطورة تركزت عمليات التحديث الأولى، على النمط العلماني الأوربي، في معاهد التكوين العسكري، مما يفسر عمق الفكر العلماني وقِدمه عند العساكر الأتراك.

وبسبب الإرادة الجامحة للنخبة البيروقراطية المتغربة - المدعومة من القوى الأوربية - في نشر التحديث في المجتمع تم الانتقال إلى علمنة التعليم المدني كذلك فتم تشجيع المدارس العلمانية حديثة النشأة على حساب التعليم التقليدي الشرعي الذي لم تعط له الفرصة ليطور

نفسه فيكون في مستوى التطلعات العصرية.

لقد كان النموذج المتبع في علمنة التعليم هو النموذج العلماني الفرنسي الأكثر تطرفا، وكانت الخطوة الحاسمة المبكرة لتحديث التعليم على يد الفرنسيين ضمن قانون صدر في فبراير 1867 أصبحت بموجبه نظارة المعارف العثمانية تابعة في برنامجها التعليمي للنظام الفرنسي وكان مهندس الخطة وزير التعليم الفرنسي والمؤرخ والفيلسوف التربوي جان فيكتور دوروي بعد زيارته لتركيا في تلك السنة.

أصبح للغة الفرنسية مكانة كبيرة في المدارس التركية آنذاك، ومن خلالها تسللت الأفكار «التنويرية» العلمانية التي تحملها، ودخلت اللغةَ التركية كثيرٌ من المصطلحات الفرنسية، ومنها استبدال كلمة « مكتب» ذات الأصل العربي التي تعني المدرسة في اللغة التركية (mekteb) بكلمة «أوكول» التي أصلها الكلمة الفرنسية (école).

من تدابير التحديث التي رسخت العلمانية القوانين (فرمان 1856) التي سمحت لجميع المتمدرسين في الإمبراطورية العثمانية أن يدرسوا جنبا إلى جنب في المدارس الحداثية وفي نفس الوقت سمحت للأقليات أن تكون لها مدارسها الخاصة. تشجعت الأسر المتأثرة بالحداثة على تعليم أبنائها في هذه المدارس أكثر من الأسر المحافظة التي بقي أطفالها يدرسون في الكتاتيب والمدارس التقليدية المتجهة للضعف والانهيار أكثر فأكثر.

وبالإضافة إلى استفادة الأقليات غير المسلمة من هذا التوجه التعليمي المختلط المنسجم مع ثقافتها أقامت مدارسها الخاصة التي كانت مسنودة بميزانيات كبيرة ورعاية أوربية.

ومن المدارس الخاصة التي حققت نجاحات كبيرة في اختراق النخب التركية مدارس سالونيك ليهود الدونمة التي كانت في الأصل خاصة

بأبناء طائفتها ولكن كان كثير من أساتذتها يدرسون أبناء النخب التركية، ومنهم المدرس «شمسي أفندي» الذي درس مصطفى كمال أثناء طفولته، والذي كان اسمه الأصلي «سيمون سفي» حيث أظهر يهود الدونة الإسلام وغيروا أسماءهم إلى أسماء تركية.

لقد تظافرت آثار المدارس العسكرية السابقة في توجهات العلمنة، مع المدارس المدنية الكثيرة على رأسها مدارس مكتب الملكية الشاهاني (1859) ومدرسة غلطة سراي (1868)، مع مدارس الأقليات غير المسلمة على رأسها مدارس يهود الدونمة لتشكيل النخبة التي تحكمت في الجيش والإدارة والقضاء والاقتصاد والتي نظّرت للعلمانية المؤسسية المطلقة لاحقا، كما أنشأت، على مر الأجيال، حاضنةً شعبية واسعة مؤمنة بالنهج العلماني، هي التي أصبحت تسند الأحزاب العلمانية شعبيا إلى الآن.

لم تكن هذه التوجهات العلمانية دون مقاومة من القوى الدينية المحافظة، فقد حاربوها بطرق شتى، بطرق متشددة بغير هدى كما وقع في التآمر على السلطان سليم الثالث وقتله من قبل الانكشاريين ورجال الدين، أو بكثرة النّحب دون أعمال مؤثرة فعليا كما كانت تعمل بعض الجماعات الدينية الصوفية المعزولة عن المجتمع، أو بطرق فاعلة ترتكز على العلم كما فعل عدد من الوزراء والبيروقراطيين المتدينين على رأسهم العالم والمفكر أحمد جودت باشا الذين كانوا وراء مجلة الأحكام العدلية التي بدأ العمل بها سنة 1877 والتي عملت على تدوين وتقنين الشريعة الإسلامية وكان لها تأثير كبير في تركيا وفي العديد من الدول الإسلامية.

وكان آخر المقاومين الجادين للعلمانية المبكرة المحارِبة للدين هو السلطان عبد الحميد الذي واصل عملية التحديث بإطلاق الدستور الأول سنة 1876 ومن خلال التعليم، غير أنه كان صارما في الرقابة على المدارس والمعاهد العلمانية وما تمثله نخبها من تبعية لقوى أجنبية ومن حيث حرصه على برامج الأخلاقيات الإسلامية وإلزام الأطفال بالواجبات الدينية

وعلى رأسها الصلاة وكذلك الولاء للدولة والخليفة.

لم تكن المحاولات الصارمة للسلطان عبد الحميد، رغم طول حكمه، كافية لمواجهة الجبهة العلمانية الواسعة والعميقة المسنودة من الدول الغربية العازمة على تفكيك الدولة وإنهاء الخلافة فانتهى التآمر الطويل على السلطان عبد الحميد من خلال ثورة تركيا الفتاة عام 1908 التي أدت إلى عزله عام 1909.

لقد تعددت المنظمات السرية والعلنية المتآمرة على الخلافة والمصرّة على علمنة الدولة، من المسلمين الأتراك والأقليات غير

المسلمة كاليهود والأرمن ومختلف الطوائف المسيحية، غير أن التنظيم الأكثر إصرارا ضمن انقلابي تركيا الفتاة والذي اجتمعت عنده كل القوى العازمة على إسقاط السلطان عبد الحميد حتى تحقق لهم ذلك هو حزب الاتحاد والترقي الذي استأثر بالحكم وحده كحزب حاكم في ظل السلطنة التي صارت بعد عبد الحميد الثاني صورية. وبعد الخسارة في الحرب العالمية الأولى التي ورط فيها الدولة تفكك هذا الحزب ولكن أغلب قادته تسربوا في حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك، ضمن الظروف التي سنذكر بها لاحقا، وخاضوا معه مسار تحويل تركيا إلى أكثر الدول تطرفا في تبني العلمانية.

استطاع مصطفى كمال أن يقضي على كل قوة تتشكل أو يحتمل تشكلها في المجتمع وفي الدولة للرجوع بالدولة إلى المرجعية الإسلامية ولو في حدها الأدنى كهوية شكلية، بل تجاوز القضية الدينية الجامعة إلى فرض القومية التركية وإنكار كل القوميات الأخرى التي كانت متعايشة في الدولة العثمانية.

عندئذ تهيأت له الظروف للانتقال إلى أشد أنواع العلمانية التي اشتغل لتحقيقها أجيال من المثقفين والنشطاء السياسيين من قبله،

فقـام بالعديـد مـن التغييـرات منهـا: ألغـى السـلطنة (1 نوفمبـر 1922)، وألغـى الخلافـة (3 مـارس 1924)، ألغـى التعليـم الإسـلامي (3 مـارس 1924)، اسـتبدل قوانيـن الأحـوال الشـخصية القائمـة علـى الشـريعة بقوانيـن مدنيـة أوربيـة (1926)، منـع الأذان باللغـة العربيـة (29 ينايـر 1932)، منـع تعليـم القـرآن الكريـم (1924)، حظـر رحـلات الحـج إلـى مكـة (1925)، ألغـى التعليـم الإسـلامي وغلـق المـدارس الدينيـة والتكايـا والزوايـا (3 مـارس 1924)، غيّـر أبجديـة اللغـة التركيـة مـن الحـرف العربـي إلـى الحـرف اللاتينـي (1 نوفمبـر 1928)، دسـتر علمانيـة الدولـة التركيـة (1937)، أصـدر قانـون القبعـة لمنـع لبـاس الطربـوش والعمامـة وفـرض القبعـة الغربيـة (25 نوفمبـر 1925)، أصـدر قانـون فـرض الألقـاب التركيـة (21 جـوان 1934).

لا يعنـي تحكـم هـذا التوجـه المتطـرف أن مقاومتـه ورفضـه داخـل الدولـة العلمانيـة والشـعب المتمسـك بدينـه قـد انتهـى.

فقـد رُسـم مسـار آخـر علـى هامـش حـزب الشـعب الجمهـوري وأحيانـا يخـرج منـه يحـاول رجالـه تصحيـح الأوضـاع ضمـن رؤى ليبراليـة محافظـة، ومـن هـؤلاء عدنـان مندريـس الـذي غـادر حـزب الشـعب سـنة 1945 وأسـس مـع آخريـن الحـزب الديمقراطـي الـذي نجـح بالأغلبيـة السـاحقة في الانتخابـات التشـريعية سـنة 1950 بسـبب الوجـه المعتـدل الـذي قدمـه في الحملـة الانتخابيـة في مـا يتعلـق بالشـأن الدينـي ووعـوده بتوفيـر أجـواء الحريـة وتحسـين شـؤون المواطنيـن، وبقـي في رئاسـة الـوزراء إلـى أن تـم الانقـلاب عليـه سـنة 1960 في أول انقـلاب عسـكري في تركيـا بسـبب اتهامـه مـن قبـل ضبـاط المؤسسـة العسـكرية بأنـه يؤجـج العواطـف الدينيـة ويتسـبب في الرجـوع إلـى الشـريعة والخلافـة، ورغـم تصريحـه بتمسـكه بالعلمانيـة نُفّـذ فيـه حكـم الإعـدام شـنقا. ويمكـن عـدّ رئيـس الـوزراء تورغـوت أوزال الـذي أسـس حـزب الوطـن الأم وفـاز بـه في الانتخابـات التشـريعية سـنة 1983 مـن هـذا الخـط العلمانـي المعتـدل والليبيرالـي المحافـظ، ورغـم التزامـه بالعلمانيـة كان متدينـا ومسـنودا مـن الطـرق الصوفيـة و مؤمنـا بالمبـادئ

الإسلامية وعرفت الحركات الإسلامية في فترة حكمه تسهيلات معتبرة بل استخدم بعضَ أفرادها في حكومته.

وحين برز التيار الإسلامي السياسي في سنوات السبعينات والثمانينات تولى بجرأة أكثر في معاداة العلمانية المتطرفة والدفاع عن مكانة الإسلام والدفاع عن التدين والانتصار للقضية الفلسطينية والسعي للعودة الحضارية للمسلمين. غير أن حتى التيار الإسلامي، المتمثل في شخص نجم الدين أربكان والأحزاب التي أسسها، ثم تلميذه رجب طيب أردوغان رئيس حزب العدالة والتنمية لم يسع إلى محاربة العلمانية والمساس بصورة مصطفى كمال.

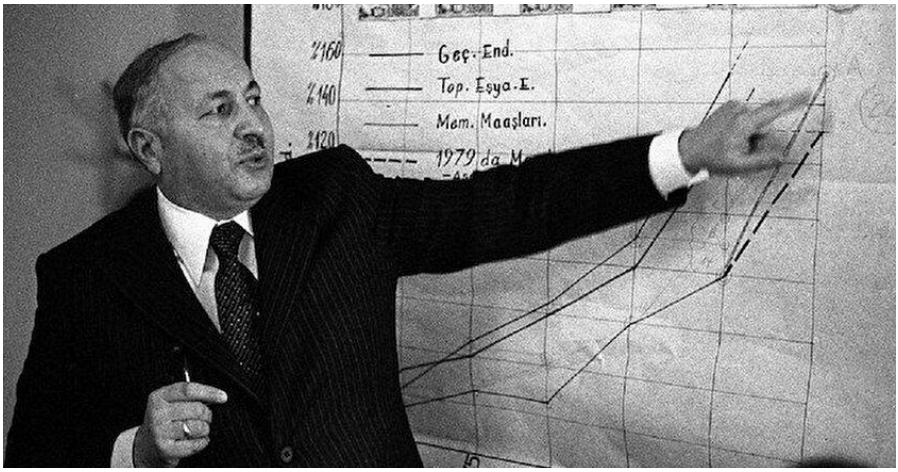

ولكن بالرغم من أن أربكان وأردوغان تبنّى كليهما العلمانية ولم يسع أي منهما للتمكين للمرجعية الإسلامية في الدولة التركية لم يسلما من معاداة التيار العلماني المتشدد المتمركز في المؤسسة العسكرية والمتمثل في حزب الشعب الجمهوري الكمالي والأحزاب اليسارية عموما، فقد سُجن أربكان ومُنع من السياسة وتم الانقلاب على الحكومة التي كان يقودها في رابع انقلاب عسكري سنة 1997، كما وقعت محاولة

انقلاب على الرئيس أردوغان وبقي يتعرض لمحاولة الإحاطة به من قبل تحالفات متعددة مسنودة من القوى الغربية إلى أن نجح مرة أخرى في هزيمتهم ضمن نموذج ديمقراطي تاريخي غير مسبوق في الحياة السياسية التركية سنة 2023.

إن هذا السرد التاريخي مهم لفهم الاستقطاب الشديد بين تيارين كبيرين تعود جذورهما إلى فترة ضعف الدولة العثمانية يتبنى كل منهما علمانية الدولة.

تعود جذور الأول إلى **التيارات التغريبية العلمانية المتشددة** من الأتراك والأقليات الدينية والمذهبية التي ساهمت في إلغاء السلطنة والخلافة، والتي اجتمعت في حزب الشعب بقيادة أتاتورك وتشكلت أجيال من النخب التركية على مذهبهم في المدارس والمؤسسات والبيئة الثقافية والاجتماعية العلمانية، ورغم ميل أغلب مكونات هذا التيار إلى اليسار فلا يمكن تصنيفه كذاك بسبب الميول الليبرالية لكثير من نخبه، لا سيما في الجيش، وخصوصا بعد الانضمام للحلف الأطلسي وتحويل تركيا الرسمية إلى قلعة من قلاع الرأسمالية العالمية، ورغم هذا التنوع فإن الشيء الذي يجمع مكونات هذا التيار هو **الدفاع عن علمانية متشددة لها حساسية مفرطة تجاه الإسلام**، ويزداد هذا الاجتماع والتكتل كلما وقع تهديد على النموذج العلماني المتشدد، مثلما ما وقع مع عدنان مندريس وضد أربكان أو ما هو حاصل اليوم ضد أردوغان، بل إن ثلاثة من الانقلابات الأربعة والمحاولة الخامسة كانت ضد التمدد الإسلامي، إذ انقلاب 1960 ضد عدنان مندريس كان بسبب اتهامه بتوفير البيئة للعودة للشريعة، وكانت الخلفية السياسية لانقلاب 1980 هو صعود التيار الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان والتيار القومي بزعامة أرسلان توركش الذي لم يكن يعادي الإسلام وكانت المسيرة الشعبية الضخمة التي نظمها أربكان لصالح فلسطين أيام قليلة قبل الانقلاب بمثابة استفتاء على تمسك الشعب بالهوية الإسلامية، وكان هذا الانقلاب

الأكثر دموية والذي لحقته إجراءات قاسية جدا ضد الحجاب والمظاهر الإسلامية، وكان هذا الانقلاب مسنودا من الولايات الأمريكية المتحدة مثله مثل انقلاب سنة 1971 الذي كان سببه ارتفاع المد اليساري، وكذلك كان انقلاب عام 1997 ضد رئيس الوزراء الإسلامي نجم الدين أربكان بسبب اتساع التعاطف الشعبي مع كل ما له علاقة بالانتماء الإسلامي. ثم كانت محاولة الانقلاب الفاشلة على أردوغان عام 2016.

أما التيار الثاني فهو **التيار الذي تعود جذوره إلى الحركات الإصلاحية** التي كانت تريد استعمال الأدوات الغربية في التحديث والإصلاح السياسي دون التنكر للمرجعية الإسلامية، وكان بإمكان هؤلاء أن يصلوا إلى الملكية الدستورية لتبقى الخلافة جامعة للمسلمين وتمثل وحدتهم في كل أنحاء العالم ضمن نظام فيدرالي إسلامي أو أن تُسيِّر الدولَ المنزوية تحت الخلافة حكوماتٌ ذات سيادة، تتعاون بينها لمصالحها وبما يحقق

مصالح الأمة الإسلامية ووحدتها، وهو النموذج الذي حاربته بريطانيا ضد الدولة العثمانية و ارتضته لنفسها فصار يتْبعُ مملكتَها دولٌ عظمى ذات سيادة إلى يومنا هذا ضمن نظام الكومنولث. وربما يتحمل السلاطين العثمانيون شيئا من المسؤولية إذ لم ينتبهوا إلى ضرورة التغيير في الوقت المناسب.

لقد كان بإمكان السلطان القوي والعبقري عبد الحميد الثاني أن يساهم في هذا لو لم تحاصره المؤامرات من كل جانب، حتى بين وزرائه والصدر الأعظم، وقد كانت محاولة المشروطية الأولى (الدستور) سانحة مناسبة للمرحلة اضطر لتجميدها بسبب الحروب والمخاطر الخارجية العظمى والمؤامرات الداخلية العميقة، ويمكننا أن نقول أن هذا الرجل العبقري العظيم جاء في زمن المراحل الأخيرة في طور الانهيار وفق النظرة الخلدونية (الأطوار الخمسة والأجيال الثلاثة)، ولم يصبح ممكنا لأحد أن يصلح الدولة التي يطلبها طالبون أقوياء وفق ما يبينه ابن خلدون كذلك.

إن التطرف العلماني التركي المتحالف مع يهود الدونمة والدول الأوربية الناهضة كان أقوى من تلك الدولة الضعيفة المريضة المترنحة التي ضيّعت معالمها الإسلامية الأصيلة وذهبت أسس وحدتها وافتقدت في مرحلتي ركودها (1683 - 1827) وأفولها (1828- 1908) إلى شروط عودة نهضتها.

في ظل هذه الظروف العصيبة لم يصبح النقاش بين المعارضين لحكم السلاطين بمختلف توجهاتهم حول مسألة العلمانية، لقد أصبحت العلمانية والتحديث على النمط الغربي محل إجماع لديهم، ولكن الاختلاف بات يتعلق بنوعية التوجهات العلمانية ومكانة الدين في المجتمع التركي ثم جاءت حرب الاستقلال لتحرير الأراضي التي خسرتها تركيا على إثر هزيمتها في الحرب العالمية الأولى فتوحدت كل القوى الوطنية تحت قيادة أتاتورك الذي استطاع أن يقود الحركة التركية الوطنية المتمردة على ما بقي من سلطة الخلافة التي رضخت لقرارات تقسيم الدولة

التـي فرضهـا الحلفـاء المنتصـرون وفقـا لشـروط هدنـة مـودروس سـنة 1918 ومعاهـدة سـيفر عـام 1920.

بعـد أن نجحـت المقاومـة التركيـة أصبـح مصطفـى كمـال أتاتـورك زعيمـا تاريخيـا لا نظيـر لـه في التاريـخ المعاصـر التركـي، وبعـد اسـتعماله للخطـاب الدينـي في الحـرب، ظهـر علـى حقيقتـه القوميـة العلمانيـة المتطرفـة بعـد الاسـتقلال وبـات لا أحـد يسـتطيع معارضتـه، ورغـم دعوتـه للتعدديـة الحزبيـة بقـي حـزب واحـد في الدولـة هـو حـزب الشـعب الجمهـوري.

بعـد وفـاة مصطفـى كمـال أتاتـورك بـدأت تظهـر أحـزاب أخـرى، كلهـا قوميـة وعلمانيـة وتمجـد أتاتـورك ولكنهـا ليسـت ضـد الديـن والعديـد مـن قادتهـا متدينـون، أي أن الأمـور رجعـت إلـى طبيعتهـا التـي كانـت عليهـا قبـل حـرب الاسـتقلال وسـقوط الخلافـة ببـروز التيـار الآخـر المحافـظ عميـق الجـذور في تركيـا الـذي كان يريـد إصـلاح الخلافـة علـى النمـط الغربـي وليـس تدميرهـا، وحيـن تحـول الجميـع إلـى النظـام الجمهـوري علـى إثـر حـرب الاسـتقلال لـم تكـن العلمانيـة المتشـددة المعاديـة للهويـة الإسـلامية قناعـة جامعـة لديهـم.

ومـن هـذا التيـار الحـزب الديمقراطـي وزعيمـه الشـهيد عدنـان منديـس، وحـزب العدالـة، وحـزب الوطـن الأم ورئيسـه تورغـوت أوزال، وحـزب الطريـق القويـم، والحـزب الديمقراطـي التركـي المشـكل مـن الحزبيـن الأخيريـن، وهـي كلهـا أحـزاب يميـن وسـط، ثـم حـزب الحركـة القوميـة اليمينـي المتحالـف حاليـا مـع أردوغـان، ويمكـن اعتبـار الزعيـم الإسـلامي نجـم الديـن أربـكان مـن هـذا التيـار السياسـي العريـض، وكذلـك حـزب التنميـة والعدالـة وزعيمـه أردوغـان.

على هذا الأساس حينما يؤكد أردوغان وقادة حزب العدالة والديمقراطية مرات ومرات بأن حزبهم حزب علماني يجب على قادة التيار الإسلامي في العالم العربي أن يأخذوا هذه التصريحات على محمل الجد، بل إن حزب العدالة والتنمية هو حزب قومي تركي محافظ أكثر منه حزب إسلامي.

ولا يلغي هذه الحقيقة أن أردوغان نفسه والعديد من القادة الذين معه من التيار الإسلامي حقيقة، فالحزب حينما تأسس لم يتأسس من الإسلاميين فقط بل من بين مؤسسيه سياسيون من الأحزاب القومية المحافظة من اليمين الوسط واليمين من أبرزهم وزيرة الداخلية الأسبق ميرال أكشنار التي استقالت من العدالة والتنمية في فترة التأسيس لتلتحق بحزب الحركة القومية، والذي أخرجت منه لاحقاً لتؤسس الحزب الجيد الذي تحالف مع كمال كليتشدار أوغلو ضمن تحالف الأمة (أو تحالف الشعب)، ومن بين أعضائه كذلك ابنا مؤسس حزب الحركة القومية ألب أرسلان توركش، مع وجود عدد قليل من أعضائه من التيار اليساري، وأما الأكراد فعددهم كبير، بعضهم من التيار الإسلامي، وبعضهم من التيار العلماني على نحو ما كانت عليه الأحزاب الليبيرالية الأقل تمسكا بالتتريك في زمن السلطنة التي كان يفضلها الناشطون

العلمانيـون الأكـراد.

وفي المحصلة ربما الكثير لا يعلم بأنه بالرغم من أن قيادة حزب العدالة والتنمية ذات جذور إسلامية فإن نسبة الأعضاء الإسلاميين في الحزب هي النسبة الأقل، وقد يفسر هذا الحقيقة المتناقضة التي لا يفهمها كثير من الإسلاميين العرب من أن حزبا إسلاميا يصرح قادته بأن حزبهم علماني حتى وإن كانوا كأشخاص من خلفية إسلامية.

لا شك أن نجاح قائد إسلامي في تشكيل حزب سياسي يضم شخصيات من مختلف التيارات، خصوصا التيار الوطني المحافظ إنجاز كبير، وقد ساعد على هذا الإبداع النادر الخلفية التاريخية للحياة السياسية التركية بوجود تيار قومي متنوع عريق وعريض في تركيا قادر على التعاون بينه يسعى إلى التحديث في الدولة ولكن بالمحافظة على التراث العثماني.

ويتمثل هذا التيار اليوم في التوجه ذي الخلفية الإسلامية بزعامة أردوغان وهو الأميل إلى النزعة الإسلامية العثمانية وفق مفهوم «العثمانية الجديدة»، وفي التوجه المحافظ الأميل إلى البعد القومي الذي لا يعادي التراث العثماني، وكلاهما يتبنى العلمانية المعتدلة في الدولة التي لا تتحسس من وجود التدين في الشأن العام، وكلاهما يشعر بأن العلمانية المتشددة المتغربة خطر على تركيا. غير أن التحالف بينهما سيبقى مهددا بسبب الطموحات السياسية وفي حالة غياب القادة الكبار أصحاب الفكر والرؤى المتسامية عن الأبعاد التنظيمية الضيقة والمصالح السياسية الشخصية الآنية.

و بالعودة إلى البدء ، وبناء على هشاشة التحالفات لو يبقى هذا الاستقطاب النصفي بين الطرفين قد يتحول في أي لحظة من اللحظات **لصالح التيار العلماني التغريبي المتشدد** فتحل الكارثة على تركيا، بالعودة بها إلى الفساد والفشل والاضطرابات السياسية والاجتماعية وفقدان السيادة وفق ما وصلت إليه الدولة التركية قبل ظهور حزب

العدالة والتنمية، بل سيُهدد الاستقرار الاجتماعي في البلد كله إذ لا يمكن لنصف الشعب التركي على الأقل أن يقبل بالعودة إلى سنوات القهر العلماني. وقد يكون التحول من داخل حزب العدالة والتنمية ذاته بعد أردوغان، والنقاش الداخلي القائم بعد الانتخابات حول نسب الفائدة هو نقاش أيديولوجي قبل أن يكون نقاشا في المقاربات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، **فما هو الحل لتستمر نهضة تركيا في إطار هويتها الإسلامية ولتبقى قائدة ومشاركة في العبور إلى النهضة الحضارية للأمة؟** هذا الذي سنحاول الجواب عنه في نهاية أجزاء هذه الدراسة بحول الله تعالى.

2. الأبعاد القومية والمذهبية... «انتخابات على الهوية»

حينما نتحدث عن الانتخابات التركية نحن نتحدث في جزء كبير منها عن انتخابات على الهوية، القومية والعرقية والمذهبية، علاوة عن الأبعاد الأيديولوجية التي تطرقنا إليها في المقال السابق، إذ جزء كبير من تحولات الموقف الانتخابي في الوقت الحالي محسوم مسبقا قبل بدء الانتخابات، لصالح هذا وذاك، ولا تبقى إلا نسب محدودة من الناخبين تتحرك ويتغير رأي أصحابها وفق النتائج الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وما يتعلق بمشاريع النهضة التركية الشاهدة.

لقد اتضح جليا بأن الأبعاد القومية والعرقية والدينية كانت حاسمة في نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة، وقد كانت موزعة بالفعل بين أيديولوجيتين تقليديتين غالبتين، الأيديولوجية العلمانية المتشددة المعادية للمرجعية الدينية، ويغلب عليها الطابع اليساري، والأيديولوجية العلمانية الليبرالية المتصالحة مع الهوية الإسلامية، وفق ما بيناه فيما سبق.

وكما هو حال البعد الأيديولوجي تشكّل البعد القومي في تركيا عبر مسار زمني طويل منذ القرن التاسع عشر. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية فائقة الاتساع تتربع على مساحات واسعة في ثلاث قارات وتقود شعوبا

عديدة من مختلف الديانات والمذاهب والأعراق والقوميات. كان يقطن في الجناح الغربي للإمبراطورية العثمانية شعوب مسيحية فتح بلادها السلاطين الفاتحون العظماء إلى غاية القرن السادس عشر خصوصا، غير أن هذه الفتوحات لم تؤد إلى إسلام شعوب البلدان المفتوحة كما كان الحال بعد الفتوحات الإسلامية العربية، إذ كانت الظاهرة العسكرية والإدارية للدولة العثمانية أكثر حضورا من الهداية الدينية والتأثير الحضاري، لأسباب سنبينها في مقال آخر تحت عنوان «نهضة السنة» بعد هذه السلسلة المتعلقة بدراسة نتائج الانتخابات بحول الله تعالى.

لقد كان صعود النزعات القومية في بلدان البلقان، وحيثما يوجد نصارى، ممزوجا بالروح المسيحية ومدعوما بروسيا ابتداء ثم الدول الأوربية، فكان انسلاخها عن الإمبراطورية العثمانية في وقت مبكر سهلا، غير أن الشعوب المسيحية التي كانت تعيش في الأناضول وبجواره، خصوصا الأرمن واليونانيين، كانت محل إزعاج شديد للعثمانيين فوقعت مواجهات دموية حُسبت على سياسات التتريك التي انتهجها العلمانيون في الدولة العثمانية المترنحة في فترة هيمنة تيار تركية الفتاة وحكم حزب الاتحاد والترقي، لا تزال تستعملها الدول الغربية (رائدة الإبادات الجماعية في التاريخ) بتعسف لابتزاز الحكومة التركية في زمن أردوغان، ومهما يكن من أمر هذه الصراعات الدينية التي لم يصبح لها أثر كبير في التطورات الانتخابية التركية الداخلية الحالية، بما يجعلنا لا نهتم بها كثيرا في موضوعنا هذا، فقد ساهمت في صعود القومية التركية آنذاك.

أما الجناح الشرقي والجنوبي فقد كان يقطنه مسلمون تحكمهم الدولة الصفوية الشيعية شرق الأناضول والدولة المملوكية في مصر والشام والحجاز والحفصيون والزيانيون وبنو مرين في المغرب. كان العثمانيون مندفعين نحو الفتوحات في أروبا ولم يكونوا يهتمون بالبلاد الإسلامية، فلم يجلبهم إليها في زمن بايزيد الأول (1361-1403) سوى مواجهة تهديدات تيمور لنك «المغولي»، ثم في زمن سليم الأول (1470-1520) لمواجهة التهديدات الصفوية الشيعية، وكانت هزيمة الصفويين فرصة للقضاء على الدولة المملوكية المترنحة وإلحاق مصر والجزيرة العربية بالدولة العثمانية، وبعدها تم بسط النفوذ في المغرب العربي لحماية الأهالي من التهديدات الاسبانية والبرتغالية وإلحاقها لاحقا بالباب العالي. بعد دخول سليم الأول مصر (1515) وتنازل آخر الخلفاء العباسيين الصوريين تحت حكم المماليك أفتى علماء الأمة بانتقال الخلافة من العرب إلى الأتراك، فأصبح السلطان العثماني سليم الأول أول السلاطين العثمانيين المتعاقبين على الخلافة إلى أن سقطت (1924)، وظلت علاقات الشعوب المسلمة مع الخلافة الإسلامية التي آلت إلى الأتراك علاقة تقدير وتمجيد يعدونها خلافة شرعية تستوجب الولاء.

بعد هذا التوسع الكبير في بلاد المسلمين صارت شعوب مسلمة متنوعة تعيش في ظل الدولة العثمانية أكثرها ارتباطا الشعوب التركية والعربية والكردية، فتطورت العلاقات بينها من الرابطة الأخوية الإسلامية في البدايات إلى التضاد القومي والعرقي في الآخر إلى أن أصبحت حاليا جزء أساسيا في المحددات الانتخابية التركية وفي السياسات الخارجية، ومن القضايا الخفية بالنسبة للرأي العام العربي التي صعدت للعلن في النقاش السياسي التركي الأخير قضية العلويين.

فما هي تلك التطورات التاريخية وماذا تمثل بالنسبة للمستقبل؟ كيف تشكل البعد القومي التركي ولماذا أخذ عند بعض السياسيين منحى متطرفا يلامس العنصرية تجاه العرب والأكراد؟ وكيف تطورت القومية العربية في مواجهة القومية التركية ولماذا العداء المستحكم، العلني والخفي، في بعض الدول العربية تجاه أردوغان وحكومته؟ ما هي قصة العلويين وما هو ثقلهم الانتخابي وكيف يؤثرون؟

نحاول أن نجيب عن هذه الأسئلة تباعا في ما يلي من دراسة دلالات نتائج الانتخابات التركية والحلقة المفقودة على النحو التالي:

كانت الدولة العثمانية تكتفي في زمن قوتها من الشعوب التي تحت ولايتها بالولاء العام ودفع الضرائب والمشاركة في الحروب بالنسبة للمسلمين (أهل الملة) والجزية لغير المسلمين (أهل الذمة)، ويقوم كل شعب بالعيش وفق تقاليده وأعرافه ومذاهبه وديانته. وفي فترات الركود والأفول تأثرت النخب المتغربة بصعود فكرة «الدولة الأمة» في أوربا وأثروا على السلاطين من أجل بناء هوية عثمانية موحدة فأصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوم الإصلاح العام عام 1856 وبعده أصدر عبد العزيز الأول قانون الجنسية العثمانية 1869، من أجل أن يكون سكان الدولة متساوين في التجنيد والضرائب والتعليم، ومن جهة أخرى حاول السلاطين من خلال هذه القوانين منع أو تخفيف تدخل الدول الكبرى، خصوصا روسيا وفرنسا وبريطانيا، بحجة حماية المسيحيين تحت الحكم

العثماني. ولكن هذا التوجه لم يلق قبولا عند عموم المسلمين ولا عند الأقليات الدينية المسيحية واليهودية المتمتعة بنفوذها داخل الدولة والتي لا تريد التخلي عن امتيازاتها القانونية ومؤسساتها الخاصة التي اكتسبتها ضمن قوانين ومراسيم «التنظيمات» المشار إليها سابقا، ثم فَقدت فكرةُ الوحدة العثمانية العابرة للأديان والمذاهب (على نمط المواطنة في الدساتير الغربية) أغلب مؤيديها بعد خسارة الدولة العثمانية أراضيها التي يقطنها المسيحيون على إثر هزائمها في حرب البلقان الأولى 1912-1913.

أما على مستوى القوى المعارضة التي كان لها دور كبير في بروز جذور البعد القومي في تركيا، فقد اجتمعت كلها في حركة تركيا الفتاة المتآمرة على الخلافة، التي كانت تتشكل على العموم من ثلاث تيارات كبرى: تيار الأقليات الدينية المسيحية واليهودية وكان أقواها وأشدها عدواة وقوة تنظيمية المسيحيون الأرمن ويهود الدونمة، وتيار الاتحاد والترقي الذي بدأ متنوعا ثم اتجه إلى فكرة الدولة القومية التركية المركزية التي

لا تؤمن بخصوصية الشعوب وكان من أبرز رواد هذا التيار أحمد رضا بك، وتيار العثمانية اللامركزية التي كان من أبرز زعمائها الأمير صباح الدين (ابن أخت عبد الحميد الثاني) الذي كان يرى بأن مشكلة الأقليات والقوميات يحل بالمواطنة العثمانية في إطار الليبيرالية اللامركزية. كانت هذه التيارات الثلاثة تجتمع في أمرين اثنين وهو إبعاد الدين عن الحياة وفق نمط العلمانية الراديكالية الفرنسية، ومعاداة السلطان عبد الحميد الثاني. ولكن اختلافهم الكبير كان حول الانتماءات القومية الذي ظهر في أول مؤتمر لهم في باريس سنة 1902 حيث أصر الأرمن على إجراء المناقشات بالفرنسية وأصر أحمد رضا أن يكون ذلك بالتركية وحاول صباح الدين التوسط بينهم فلم ينجح، وفشل المؤتمر كله لأسباب النزعات القومية. ولكن الإصرار على الثورة على السلطان عبد الحميد ومن خلال الوساطات الأوربية استطاعوا أن يجتمعوا مرة أخرى في باريس عام 1907 وفي العام الموالي وقعت ثورة تركيا الفتاة في يوليو 1908 التي أجبرت السلطان عبد الحميد على العودة للعمل بالدستور (المشروطية الثانية)، وفي السنة الموالية في 27 أبريل 1909 تمت الإطاحة به.

قبل هذه الأحداث كان السلطان عبد الحميد قد أوقف العمل بالدستور (المشروطية الأولى عام 1876) بعد الخسارة في الحرب ضد روسيا (1877-1878) التي فرضها عليه البرلمان (المجلس العمومي العثماني) حديث النشأة الذي سيطر عليه العلمانيون والأقليات، في السنوات الأولى لمجيء عبد الحميد للحكم في فترة كانت الدولة تعيش حالة عدم استقرار شديدة لم تكن أثناءها مؤهلة للحرب. أراد السلطان عبد الحميد أن يتحكم في زمام الأمور حتى يستطيع إعادة بناء الدولة ومواجهة التهديدات الخارجية المتتالية.

وقد استطاع بالفعل بعد عشر سنوات أن يحقق نصرا عظيما على اليونانيين كاد على إثره أن يدخل العاصمة أثينا لولا الوساطة الروسية والتدخلات البريطانية. اهتزت مشاعر المسلمين في كل أنحاء العالم

الإسلامي طربا بذلك النصر الذي قال فيه شوقي : «بسيفك يعلو الحقُّ والحقُّ أبلجُ ...ويُنصرُ دينُ الله أيّانَ تَضرِب».

اعتبر عبد الحميد أن الإصلاحات الدستورية تخدم أقلية نافذة، من العلمانيين المعادين للدين والمسيحيين واليهود، لا يمثلون عموم السكان المسلمين في الدولة العثمانية مترامية الأطراف، فأطلق مشروع «الجامعة الإسلامية» لتوحيد الأمة الإسلامية، ومواجهة مخططات التيارات التغريبية النافذة في الدولة، والربط بين الشعوب الإسلامية، خصوصا التركية والعربية والكردية، فأراد تعميم تعليم اللغة العربية وجعلها لغة رسمية في الدولة مُظهرا ندمه على استماعه سابقا لمن نصحه من موظفي الدولة عن الإعراض عن ذلك خوفا من ذوبان العنصر التركي في اللغة العربية، كما عزم على المساهمة في معالجة فقر التعليم في البلاد العربية بسبب ترك السلاطين من قبله أبناء العشائر العربية المحليين لشأنهم دون رعاية تعليمية فأسس «مدارس العشائر العربية» في اسطنبول واستقدم لها الطلبة من مختلف البلاد العربية بتكفل كامل من الدولة، وأطلق مشروع السكة الحديدية بين اسطنبول والحجاز لتكون هي شريان حياة الأخوة التركية الكردية العربية، وقرب إليه بعض النخب العربية في ديوانه وجعل لنفسه حَرصا خاصا من العرب، كما اهتم بتعليم الفتيات وتكريم العلماء والمتصوفة وإرسال وفود المصلحين وأهل العلم لمختلف أنحاء العالم الإسلامي للتعليم والوعظ وتفقد أحوال الناس.

كما قام في إطار فكرة الجامعة الإسلامية بالتقرب من الأكراد والاتصال بزعمائهم وشيوخ عشائرهم لمنع مخططات البريطانيين الهادفة إلى تحريضهم ضد الدولة والعمل على توحيد صفوفهم من أجل الانفصال، وعمل على حمايتهم من أطماع الأرمن المتجاورين معهم والمسنودين من بريطانيا وفتح لشبابهم ورجالهم أبواب الأقسام الأمنية الحميدية لحماية مناطقهم وحماية الدولة حتى صاروا قوة ضاربة في جهازه.

ولكن بعد بداية العمل بالمشروطية الثانية على إثر الثورة وإسقاط السلطان عبد الحميد تم تشكيل البرلمان التركي من جديد فسيطرت عليه مرة أخرى القوى العلمانية المشكلة لتيار تركيا الفتاة المعادية للخلافة، خصوصا حزب الاتحاد والترقي، ولكن سمحت فرصة التعددية الحزبية بتأسيس حزب الحرية والائتلاف (المعروف أيضا باسم الاتحاد الليبيرالي) عام 1911 من شخصيات وقوى سياسية معادية لتوجهات المركزية القومية التركية المتصاعدة في حزب الاتحاد والترقي.

وقد صار هذا الحزب الليبيرالي هو الإطار الذي لجأت إليه الشخصيات التركية التي بقيت مؤمنة بالهوية العثمانية اللامركزية التي تؤمن بالتعددية القومية في الدولة ضمن الإطار العلماني، وقد بينا في السابق

كيف أن هذا التوجه تحول إلى خط سياسي عريض أنتج عدة أحزاب وشخصيات تركية قومية ومحافظة وإسلامية يمكن عدّ حزب العدالة والتنمية آخرها، كما لجأ إلى هذا الحزب الليبيرالي المعارض لحزب الاتحاد والترقي العديد من الشخصيات العلمانية غير التركية منها شخصيات كردية مشهورة، ومن هؤلاء عبد الله جودت الذي كان من المتأثرين الكبار بالفلسفة المادية الأوربية المعادية للدين والمنظرين الأبرز للعلمانية المتشددة في تركيا، كان من مؤسسي الاتحاد والترقي الأساسيين ولكن انقلب عليه بسبب توجهاته القومية التركية المتصاعدة، وبات هاذان الحزبان هما الحزبين المتنافسين في إطار السلطنة العثمانية التي أضحت شكلية وذات سلطة صورية.

ربما كان على السلطان عبد الحميد خلال حكمه الطويل أن يجد طريقة ليتجه إلى إصلاحات سياسية يعيد بها العمل البرلماني ليكون ممثلا للأغلبية المسلمة المرتبطة بالخلافة ورسالتها ودورها العالمي، فلا تسيطر على «المجلس العمومي العثماني» الأقليات العلمانية المتغربة التي جرّته لحرب خاسرة وزعزعت استقرار الدولة، ربما كان ذلك سيحدث لو التف حوله علماء مجددون.

وقد أشار الشيخ رشيد رضا إلى الأمر حين تحدث عن آراء شيخه محمد عبده لإصلاح الخلافة في مقالاته عنه التي نشرت في مؤلف تحت عنوان «تاريخ الأستاذ الإمام» قائلا: «**ولو أن الدولة العثمانية عقلت تلك النصائح واتبعتها لصلحت البلاد، وارتقى العباد، وثبت سلطانها فيها، وانتقل نفوذها الديني والسياسي إلى غيرها. ولكن رجال الدين فيها كغيرها لم يكونوا يعقلون معنى لإصلاح مدني يُستمد من القرآن ومن السنة**". ولكن قد يكون تسارع الانهيار أقوى من الإرادة الطيبة المشهودة للخليفة عبد الحميد، وأكبر من عبقريته الفريدة التي لم تمكنه إلا من تأجيل السقوط.

أدت التطورات السياسية والانتخابية المتتالية إلى هيمنة حزب الاتحاد

والترقي على العمل السياسي التركي وبعد الانقلاب الذي قام به ضد حكومة الائتلاف في يناير 1913 فَرض نظام الحزب الواحد وورّط قادتُه (الباشوات الثلاث) الدولةَ العثمانية في الحرب العالمية الأولى، بشكل غير منطقي وغير مفهوم، إذ كان بإمكان تركيا أن تستفيد من الحرب لو لم تدخلها وتعيد بناء نفسها على إثرها، ولكن للأسف الشديد أدت خسارتها في الحرب عام 1918 إلى انهيارها وتفككها وتشكيل دول جديدة على أنقاضها، عبر اتفاقيات عديدة سرية كانت معدة قبل نهاية الحرب منها اتفاقية سايكس بيكو (1916) ووعد بلفور (1917)، تضمنتها رسميا هدنة مودروس المذلة في يوم 30 أكتوبر 1918، بل تم تقسيم الدولة في الأناضول ذاته بين فرنسا وإيطاليا وبريطانيا واليونان والوعد بإقامة دولة للأرمن ودولة كردية من الأراضي التركية، ولكي يُقضم من الدولة التركية كل الأراضي التي يقطنها غير الناطقين باللغة التركية، وفق معاهدة سيفر في 10 أغسطس\أوت 1920 التي صادقت عليها الحكومة العثمانية الرسمية.

لقد أدت مصادقة الحكومة العثمانية المنهارة على هدنة مودروس ثم معاهدة سيفر إلى تشكيل جبهة رفض قوية قادها قائد عسكري له مكانة في الجيش التركي، هو الجنرال مصطفى كمال الذي سُمي لاحقا أتاتورك، التحقت بها كل القوى الرافضة لمعاهدة سيفر ومنها فلول حزب الاتحاد والترقي المسؤولة عن الهزيمة في الحرب. شكلت هذه الجبهة التي حملت اسم الحركة الوطنية التركية برلمانا «الجمعية الوطنية الكبرى» و»حكومة مؤقتة» في أنقرة وخاضت حرب الاستقلال (1919-1923) ضد الحلفاء واليونانيين ضمن ما سمي بحرب الاستقلال.

توصلت الحكومة المؤقتة إلى إبرام معاهدة قارص (13 أكتوبر 1921) للصداقة مع الاتحاد السوفياتي الذي كان في طور التشكل على إثر الثورة البولشيفية في أكتوبر 1917 أثناء الحرب العالمية الأولى والذي خرج من الحرب ضد ألمانيا وصار معاديا للامبريالية الغربية وقدم مساعدات بالسلاح والمال للثوار الأتراك، ولعل هذا مما يفسر الميولات اليسارية في الفكر السياسي التركي ضد القوى الأوربية التي غدرت بالنخب العلمانية التركية بانحيازها في الأخير للطوائف المسيحية واليهودية والقوميات غير التركية، وكادت أن تُنهي الوجود التركي من خارطة العالم وفق معاهدة سيفر، بعد أن استعملتهم في تفكيك الدولة العثمانية.

استطاعت الحركة الوطنية التركية أن تفرض على الحلفاء إسقاط معاهدة سيفر وإبرام معاهدة لوزان في 24 يوليو 1923 التي أفضت إلى الاعتراف الدولي بالجمهورية التركية في الأنضول وتراقيا الشرقية يوم 29 أكتوبر 1923 كوريث لدولة الخلافة التي تم إلغاؤها في 3 مارس 1924 ، مع الاعتراف ، ضمن المعاهدة، بانفصال الدول غير الناطقة بالتركية.

بعد خروجه منتصرا من حرب الاستقلال استطاع مصطفى كمال أن يفرض نفسه كزعيم أوحد على الشعب التركي فتخلص من خصومه الذين ساهموا معه في إسقاط الخلافة ومنهم شخصيات مهمة من زملائه سابقا في قيادة الاتحاد والترقي، ثم تحولت الحركة الوطنية التركية إلى

«حـزب الشـعب الجمهـوري» الـذي بُنـي علـى أسـاس العلمانيـة المتشـددة ومعـاداة الديانـة الإسـلامية واللغـة العربيـة وتتريـك الدولـة بإجـراءات متطرفـة بغـرض محـو ثقافـة الشـعوب الأخـرى التـي بقيـت تابعـة لجمهوريـة تركيـا والعمـل علـى صهرهـا في القوميـة التركيـة.

لـم تكـن سياسـة التتريـك إلا مظهـرا من مظاهـر الحركـة القوميـة الطورانية (نسـبة إلـى منطقـة تعـدّ مهـد الشـعوب التركيـة تسـمى طـوران) التـي نشـأت في أواخـر القـرن التاسـع عشـر في فتـرات ضعـف الدولـة العثمانيـة، حينمـا اعتقـد بعـض السـلاطين بتأثيـر مـن النخـب التركيـة المتغربـة المتأثـرة بصعـود القوميـات في أوربـا ومفهـوم «الدولـة الأمـة» بـأن تماسـك الدولـة العثمانيـة المترنحـة يكـون بفـرض اللغـة والثقافـة التركيـة في الولايـات (كانـت تسـمى إيـالات إلـى غايـة القـرن التاسـع عشـر)، وكـذا بالاسـتئثار بالمناصـب العليـا في الدولـة مركزيـا ومحليـا. ولكـن حينمـا اسـتحكمت النزعـة الطورانيـة في حـزب الاتحـاد والترقـي الـذي سـيطر علـى الحكـم بعـد الانقـلاب علـى السـلطان عبـد الحميـد الثانـي صـارت سياسـات التتريـك تتصاعـد باطـراد، وفي المقابـل باتـت القوميـات غيـر التركيـة التابعـة للدولـة العثمانيـة تتشـكل تباعـا، وتقيـم المنظمـات السـرية والنـوادي والمؤسسـات العلانيـة، بتخطيـط ودعـم روسـي في دول البلقـان وبريطانـي وفرنسـي في البـلاد العربيـة.

لـم يكـن النشـطاء العـرب في تلـك المرحلـة يرغبـون في إسـقاط الدولـة العثمانيـة، وإنمـا كانـوا يخافـون أن يـؤدي ضعفهـا إلـى احتـلال بلدانهـم مـن قبـل الأوربييـن مثلمـا حـل بالجزائـر وتونـس وليبيـا ومصـر، وحينمـا اجتمعـوا في المؤتمـر العربـي الأول في باريـس في 13-23 حزيـران 1913 كان مطلبهـم الأساسـي هـو اللامركزيـة والإصلاحـات والحكـم الذاتـي في البـلاد العربيـة والمشـاركة في الحكـم المركـزي وأن تكـون اللغـة العربيـة لغـة رسـمية إلـى جانـب اللغـة التركيـة، غيـر أن التشـدد القومـي المتبـادل أنشـا نخبـة عربيـة أكثـر تطرفـا أصبحـت تسـتعين بفرنسـا وبريطانيـا ضـد العثمانييـن. أمـا في الحجـاز فكانـت النزعـة اسـتقلالية ثوريـة باتفاقـات سـرية بيـن الشـريف

حسين في الحجاز وهنري ماكماهون المعتمد البريطاني في مصر أدت إلى الثورة العربية الكبرى (1916-1918) ضد الدولة العثمانية تحت إشراف الكولونيل البريطاني **توماس إدوارد لورانس المعروف بلورنس العرب.**

لم تحصل هذه الحركات الثقافية والسياسية على شيء فاحتلت فرنسا سوريا ولبنان، وغدرت بريطانيا بالشريف باتفاقيتي سايكس بيكو ووعد بلفور اللتين رفض الاعتراف بهما حين علم بشأنهما، ولما أصر على موقفه تخلت عنه بريطانيا ودعمت حليفها الآخر في نجد عبد العزيز بن سعود فزحف على الحجاز وأنهى حكم الشريف حسين.

لقد فعل صعود القوميات العربية والتركية فعلته في هذه الظروف فتعمقت الأحقاد، وصار الشتم والاستهزاء بالعرب حديث الصالونات والطرقات في تركيا، كما نراه اليوم عند الأحزاب التركية القومية المتطرفة. حاول بعض الأخيار من العلماء والوجهاء إصلاح الوضع بين الأشقاء في الدين فلم ينجبر الكسر، ومن هذه المحاولات محاولة الشيخ

محمد رشيد رضا الذي ذهب إلى الاستانة (اسطمبول) لهذا الغرض فلم يرجع بنتيجة.

ولتعقد الأوضاع وتقلبات الأحداث كان لرشيد رضا، ككثير من العلماء والوجهاء في العالم الإسلامي، مواقف تبدو متناقضة إن لم توضع في سياقها الكرونولوجي، فكان رحمه الله من أكبر مناصري السلطان عبد الحميد الثاني وعدّه السلطان القوي الذي سيعيد للخلافة وهجها وقوتها، ولكنه أحسن الظن في البداية بحزب الاتحاد والترقي، وكان يرى أن الدولة العثمانية هي الإطار السياسي العالمي الجامع لكافة المسلمين، وفي نفس الوقت كان يدعو إلى العروبة ويظهر دور العرب العظيم في الإسلام عبر التاريخ ويؤمن أن لا مكانة للإسلام بغيرهم وأنهم الأقدر على التجديد الإسلامي، كما ساهم في بعث ما سمي بالنهضة العربية، وكان مساندا للمنظمات والأحزاب العربية التي دعت إلى الإصلاح والعثمانية اللامركزية، واعتقد في وقت ما بأن الدول الأوربية قد تساعد العرب على اكتساب حقوقهم.

وقد وقع كثير من العلماء والمرجعيات الإسلامية في اضطرابات أكبر مما أصاب الشيخ رشيد رضا في الحكم على الأحداث، خصوصا تجاه

مصطفى كمال أتاتورك، بسبب استعماله البعد الإسلامي في حربه ضد اليونانيين والأوربيين، وخصوصا حينما ألغى السلطنة في 1 نوفمبر 1922 ونصب عبد المجيد الثاني كخليفة للمسلمين فاعتقد وجهاء الإسلام في كل مكان بأن مصطفى كمال أنقذ الخلافة من السلطنة، وأنه ستكون لهم خلافة جامعة على نحو ما كانت عليه بريطانيا العظمى في ملَكِيَتها الدستورية العالمية التي تدخل تحتها عشرات الدول ذات السيادة في مختلف القارات، فجاءته التهاني من أقصى الشرق من علماء الهند والصين إلى أقصى الغرب من الجزائر والمغرب وكم كتب الخطباء والشعراء (منهم أحمد شوقي) في أمجاد البطل ومن ذلك قوله: « **الله أكبر كم في الفتح من عجب .. يا خالد الترك جدد خالد العرب**»..

ولكن ما هي إلا ستة أشهر حتى ظهر مصطفى كمال وعصبته على حقيقتهم بإلغاء الخلافة والشروع في مشاريع إقصاء الدين من الحياة والتعليم والتضييق على المتدينين في ممارسة شعائرهم ولباسهم على نحو ما ذكرناه سابقا، وصارت الطورانية والتتريك مشروع دولة داخل الجمهورية الناشئة، إذ نصت المادة 66 من الدستور التركي الكمالي أن تعريف التركي: «**هو حامل الجنسية التركية مع رفض الأقليات الإثنية الأخرى. فتم منع استخدام اللغات غير التركية في الإعلام والتدريس كما فرض على جميع سكان تركيا تبني أسماء تركية وحُولت أسماء الكثير من المدن إلى أسماء تركية، كذلك منعت المطبوعات والأنشطة الثقافية بغير اللغة التركية، كما أبطل كتابة اللغة التركية بالأحرف العربية**» وذلك وفق ما نصت عليه مختلف القواميس الشارحة لمنعى التتريك. بل تم تتريك الأذان وكانت ثمة محاولة لمنع قراءة القرآن باللغة العربية تلاوة أو في الصلاة.

لم تكن سياسة التتريك التي تبنتها الجمهورية التركية في زمن أتاتورك قرارا متسرعا أدت إليه ظروف الصراعات السياسية بل كانت منهجا مُتبعا داخل الدولة العثمانية من قبل، نظّر له مفكرون يهود ونصارى

ثم أتراك منبهرون بالحضارة الغربية ومتأثرون بصعود القوميات الأوربية في أواخر القرن التاسع عشر، ولأغراض أخرى ذكرناها سابقا، ثم وجد هؤلاء في مصطفى كمال الشخص المناسب لترسيم هذا التوجه في الدولة وترسيخه في المجتمع للفصل نهائيا بين تركيا وعمقها الإسلامي، وخصوصا العربي، إذ يعلمون أن **قوة الأمة الإسلامية عبر التاريخ هو من خلال المحور السني العربي التركي**. ومن المنظرين الأوائل في هذا الشأن **الكاتب اليهودي «موئيز كوهين»** الذي غير اسمه فأصبح «تكين ألب» كما هو شأن يهود الدونمة في تركيا حينما اتجهوا إلى إظهار الإسلام من أجل التغلغل في المجتمع التركي، وقد كتب الأستاذ محمد عمارة رحمه الله عن هذا الكاتب مقالا نُشر في موقع إسلام أونلاين قال فيه: لقد أصبح كتابه «طوران» الكتاب المقدس لهذه النزعة القومية.

وله أيضا كتاب «**ماذا يمكن أن يكسب الأتراك من هذه الحرب العالمية الأولى؟**»، وفيه دعا الأتراك إلى هجر الرابطة الإسلامية والجامعة الإسلامية، والاتجاه نحو العنصر التركي، وحضارة تركية تكون منفصلة عن الدين الإسلامي وعن الثقافة الإسلامية والحضارة الإسلامية، ومقطوعة الصلة بالأمة الإسلامية. وله كذلك كتاب «**سياسة التتريك**» الصادر في إسطنبول عام 1928 م، وكتاب «**الكمالية**» الصادر عام 1936 م، وفيه يقول: «**إن الأمة التركية قد انسلخت من شرقيتها لتأخذ طريقها إلى الغرب**».

نجح هذا التآمر فتأسس التباعد بين الترك والعرب وتعمق، بالرغم من أن جل الكيانات السياسية التي نشأت على إثر تفكك الخلافة كانت علمانية، عربها وعجمها، وكل الذين حكموا تلك الدولة درسوا على أستاذ واحد، وهو الأستاذ الأوربي العلماني الحاقد على الإسلام والمسلمين، فيكون هؤلاء الأوربيون، خصوصا البريطانيون والفرنسيون، هم الناجح الأكبر في هذه الملحمة المأساوية الكبيرة الطويلة، إذ حطموا الخلافة بأيادي تركية وعربية وكردية علمانية، وأسسوا للقومية المتعصبة النتنة عند

العرب والأتراك والأكراد، ورسخوا العداوة بين الأشقاء في الدين بأيادي عربية وتركية وكردية درست في مدرسة أوربية علمانية واحدة، وأقاموا الكيان الإسرائيلي بتهاون وتواطئ هؤلاء التلاميذ، وشكلوا حكومات تسير كلها على مناهجها المستوردة التي لم تزد بها إلا تخلفا وهوانا.

وبعد أن أكلمت بريطانيا وفرنسا المهمة سلمتها، بعد تراجعها الذي رسّمته الحرب العالمية الثانية، إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتتعهدها. وضعت أمريكا جل الدول العربية الناشئة تحت مظلتها، واستطاعت أن تبعد تركيا عن فلك الاتحاد السوفياتي الذي ساعدها في حرب الاستقلال، وعن العرب كذلك.

استقطبت أمريكا النخب القومية العلمانية التركية المتمركزة في الجيش، بعد الحرب العالمية الثانية التي التزمت فيها تركيا الحياد، بعد أن أصبح الاتحاد السوفياتي قوة عظمى على حدود تركيا، وقد ساعد الولايات الأمريكية المتحدة على ذلك أنه لم يكن لها دور كبير في التآمر على الأتراك في زمن القوى القديمة البريطانية والفرنسية، كما أن قادة تركيا قد تكون تشكلت لديهم قناعة بأن قربهم من القوة الأمريكية الصاعدة هو ما يجعلهم جزء من الغرب العلماني في مستوى الندية مع الدول الأوربية، وقد مثل التحاق تركيا بالحلف الأطلسي عام 1952 ثلاث سنوات بعد تشكيله عام 1949 لمواجهة السوفيات ومعسكره الشرقي، خطوة حاسمة في هذا الاتجاه. غير أن الولايات الأمريكية المتحدة كانت تريد تركيا قومية علمانية مفصولة عن العالم الإسلامي، ومعادية للعالم العربي، وصديقة للدولة الإسرائيلية المزروعة في قلب هذا العالم العربي. فكان اعتراف تركيا بإسرائيل في نفس السنة التي تشكّل فيها الحلف الأطلسي سنة 1949 - سنة بعد إنشاء الكيان عام 1948 - من المعايير الأساسية لقبولها في المعسكر الغربي، بالإضافة إلى المعايير الحضارية التغريبية الأخرى.

وَجدت تركيا الجديدة في عصر رجب طيب أردوغان نفسها ضمن هذا

التاريخ المتجدد، الموسوم بالعداوة، أو على الأقل حالة التوجس مع الدول العربية، والتي تعبر عنها المواقف السياسية والتحالفات الدولية والتآمرات الخفية وكذا المنتجات الثقافية والسينمائية ومجهودات صناعة المحتوى والذباب الإلكتروني في الوسائط الاجتماعية.

ومما عقد علاقة الحكومات العربية مع الدولة التركية في عهد أردوغان أمران آخران هما: من جهة تدخل القوى الأجنبية مجددا للتحريش بين الأتراك والعرب، ومن جهة أخرى أن الدول العربية تخاف من أن يحفز النموذج الأردوغاني الحركات الإسلامية ويبعثها من جديد بعدما قدرت على قهرها في ظنها.

وهي مع ذلك تخلط بين مسارين تاريخين مختلفين ومنهجين مختلفين للحركة الإسلامية في تركيا والحركة الإسلامية في العالم العربي فتتعامل معهما كأنهما شيء واحد، وبتعسف متعمد وساذج وأحمق، ثمة من الأنظمة العربية من يعتبرهما ينتميان لتنظيم واحد هو تنظيم الإخوان المسلمين.

والحقيقة أن الحركة الإسلامية في العالم العربي نشأت نقيضا للحركة القومية العلمانية العربية، بشقيها اليساري واليميني، بعد ظهور فشل الأنظمة العربية كلها في تحقيق التنمية وضمان الحريات وبعد الهزيمة المدوية لجيوشها أمام جيش الكيان الصهيوني، ثم التطبيع معه دولة دولة ضمن تحول انعزالي نحو مفهوم شوفيني لوطنية فاقدة السيادة. في حين أن الحركة الإسلامية التركية نشأت في مهد الحركة القومية التركية، في شقها الليبيرالي اللامركزي، المعارض لحزب الترقي والتحدي، والمسلِّم بالنهج العلماني للدولة والمرجعية الوطنية الأتاتركية ولكن بالتميّز الثقافي والديني عنها. ذلك هو مفهوم «العثمانية الجديدة» الذي يحمل أصحابه شعار «القرن التركي» الذي لا مكان فيه للعرب، بسبب ضعفهم وتشتتهم وانعدام سيادتهم على بلدانهم، وفق ما سمعته من مسؤولين كبار من حزب العدالة والتنمية.

لا يتحمل أردوغان وحزبه المسؤولية وحدهم لهذا الافتراق المتجدد بين العرب وتركيا، ولكن للحكام والنخب العلمانية العربية، القومية اليسارية واليمينية مسؤولية كبيرة كذلك، تماما كما كان الأمر في البدء، فنحن جميعا نشهد بأن أردوغان حاول في بداية عهده التوجه نحو العمق العربي وقال كلمته لحكام العرب «هذه يدي أمدها إليكم»، ولم يسع للتعامل إلا مع الأنظمة الحاكمة ولم يكن في يوم من الأيام في أجندته أن يتعامل مع الأحزاب الإسلامية المعارضة، ولم يفعل ذلك أبدا خلافا لرغبات وأحلام بعض الإسلاميين، ولكن لا أحد من تلك الأنظمة العربية قبل أن يكون لبلده علاقة استراتيجية مع تركيا، سوى من وقع منهم تحت حماية الجيش التركي في مواجهة تهديدات الأشقاء العرب كقطر وليبيا.

ومهما كانت نظرة أردوغان للعرب، هل هم شركاء في مشروع حضاري أم أتباع، فإن أولويته في الداخل صارت قومية، وخلفيته الدينية صوفية وليست إصلاحية على نهج الحركات الإسلامية العربية، وعمقه الاستراتيجي في الخارج نحو الشعوب والدول التركمانية الست في آسيا الوسطى التي يعبر عنها شعاره: «أمة واحدة، ست دول».

مع رسوخ الجمهورية التركية بعد سقوط الخلافة العثمانية لم تصبح القومية التركية عيبا بالنظر للشعوب الأخرى بما فيها الشعوب العربية، وقد تجسد مفهوم «الدولة الأمة» في كل أنحاء العالم (مع أنه في تراجع كبير في المرحلة الراهنة)، وما على العرب في بلدانهم إلا أن يصلوا إلى مستوى النهوض الذي وصلت إليه تركيا، ليكونوا في مستوى الندية، ثم ليكن مصلحون وساسة ووجهاء في الطرفين يعملون على تحقيق **التحالف الاستراتيجي الرسمي السني العربي ـ التركي** المفيد للطرفين والمفيد للجميع، ولعلهم هذه المرة يفلحون في ما لم يقدر الشيخ محمد رشيد رضا على تحقيقه من قبل.

في انتظار ذلك لا تضر القومية التركية المتصاعدة على مستوى الحكومات كثيرا ما دام الحكم عاقلا وحكيما في زمن الرجل الصالح أردوغان، وإنما المشكلة على الصعيد الداخلي. وفي الداخل لا توجد مشكلة مع الأتراك ذوي الأصول العربية، المتواجدين خصوصا في جنوب شرق الأناضول والذين يصل تعدادهم في حدود عشرة بالمائة من سكان تركيا لأن هؤلاء اندمجوا كلية في المجتمع التركي ونجح معهم التتريك، ومنهم أمينة أردوغان، وكثير منهم لا يعرفون اللغة العربية. وإنما يُؤثر تصاعد القوميات على الوجود العربي في تركيا بخصوص قضية اللاجئين العرب، وخصوصا السوريين، حيث أصبحت هذه القضية ملفا انتخابيا ضاغطا أدى إلى بروز حركات قومية متطرفة، يُكنّ أصحابها حقدا شديدا للعرب، منها أحزاب انضوت تحت تحالف الأجداد التي رشحت سنان أوغان الذي نافس أردوغان في الجولة الأولى للرئاسيات ثم رجع لمساندته في الجولة

الثانية،

لقد تسبب ملف اللاجئين في تحولات سياسية كبيرة في أوربا ومن آثارها صعود الأحزاب اليمينية القومية المتطرفة التي صعد بعضها إلى الحكم، خصوصا أثناء الأزمات الاقتصادية، حيث اعتمد هؤلاء خطابا سياسيا شعبويا حمّلوا فيه تنامي البطالة وغلاء المعيشة والسكن توافد اللاجئين، وهوّلوا من الآثار الثقافية والحضارية من ازدياد أعدادهم. وهو ذات الخطاب الذي تعتمده الأحزاب القومية المتطرفة في تركيا متوقعةً بأنه سيكون لها به شأن سياسي معتبر مستقبلا..

وهو أمر يتطلب التأمل والحذر بخصوص مصير الجاليات العربية المقيمة في تركيا، التي تشير بعض التقديرات أن عدد أفرادها في حدود خمسة ملايين، من سوريا خصوصا ثم من العراق، ومن مختلف الدول العربية، أغلبهم نزحوا إلى تركيا بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية، وكذلك الذين هاجروا إلى تركيا بسبب الدراسة والعمل والاستثمار. ولا شك أن هذا العدد سيبقى يؤثر في التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في تركيا.

غير أن التأثير الأكبر في التحولات الانتخابية والسياسية الداخلية في تركيا، المتعلقة بالأبعاد القومية، هو ما يتصل بالموضوع الكردي، ثم هناك المسألة المذهبية المتعلقة بالعلويين وهذا ما سنتطرق إليه.

المحور الكردي العلوي «المحور الاستراتيجي لتحالف الأمة» في مواجهة الظاهرة الأردوغانية

لم يظهر في النقاشات والتصريحات والبرامج التي قدمتها الأحزاب المتنافسة في الحملة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية التركية خلافات حول التوجهات الاقتصادية والمقاربات الاجتماعية. لو نتمعن في الملفات الانتخابية التي قدمها تحالف الجمهور بزعامة أردوغان تحت شعار

"قرن تركيا" أو ما قدمته الطاولة السداسية في إطار ما أطلق عليه "نص الاتفاقات المشتركة" وما قدمه حزب الشعب الجمهوري تحت شعار "المئوية الثانية" سنجد بأن الفروق لم تكن في الجوهر وإنما في الوعود التي قُدمت بخصوص كل ملف، ومن ذلك ما يتعلق بالعملة المحلية والتضخم والبطالة والبنى التحتية والاستثمار والتصدير ومعدل النمو ونصيب الفرد من الدخل القومي والسياسة الاجتماعية. وكان خطاب التحالف الحاكم في هذا الإطار أكثر تماسكا وقوة معتمدا على إنجازات كبرى أظهرها أثناء الحملة الانتخابية.

ومن ناحية الفلسفة الاقتصادية انتمت مقاربات الطرفين إلى مذهب واحد وهو المذهب الرأسمالي، وذلك بالرغم من أن اللون الغالب في تحالف المعارضة هو اللون الاشتراكي الأحمر، متمثلا في الوجهة اليسارية لحزب الشعب الجمهوري أو الجذور الماركسية اللينينية للحزب الكردي. والغريب في الأمر أن الطرح الأكثر رأسمالية جاء من هذه الأحزاب ذات الجذور الحمراء مثل مسألة رفع سعر الفائدة التي تؤكد عليها المؤسسات المالية الرأسمالية الغربية ومسألة الاستثمارات الأجنبية التي وعد بها كمال كليشدار أوغلو نظرا للوعود التي قدمت له من الولايات الأمريكية المتحدة والدول الأوربية في حالة فوزه.

مع العلم بأن أردوغان نفسه وجد مشكلة في إقناع معسكره في الإبقاء على خفض سعر الفائدة، خصوصا مع وزير المالية الجديد الذي اختاره في حكومته، وكانت الكلمة الأخيرة لهذا الوزير.

إن التحالفات التي أبرمتها المعارضة في الانتخابات التركية لهذا العام 2023 لم تكن على الأساس البرامج وإنما لغرض سياسي جوهري اجتمعت عليه أحزاب الطاولة السياسية (تحالف الأمة) كلها وهو إسقاط الرجل الذي يقطع الطريق على طموحاتهم السياسية بنجاحه الانتخابي المستمر، ولغرض قومي مذهبي أيديلوجي يقصده الحزبان الأساسيان المشكلان لتحالف الأمة وهما حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب

الديمقراطي الذي يربط بينهما خيط العقيدة العلوية في المستويات القيادية.

الذي يهمنا في هذا المقال هو المحور الاستراتيجي ل"تحالف الأمة" من حيث أنه هو المؤثر على التطورات المستقبلية، وقبل ذلك نتناول بسرعة المكونات الثانوية لهذا الحلف.

وتتمثل هذه المكونات الثانوية أولا في الأحزاب الثلاثة ذات الخلفية الإسلامية تاريخيا (السعادة\المستقبل\الديمقراطية والتقدم) التي قدمت مرشحيها للناخبين باسم حزب الشعب الجمهوري ضمن سلوك سياسي مخالف للقناعات السياسية والفكرية وإنما في إطار المناكفة والحسابات الانتقامية ضد شريك الأمس أردوغان وللحصول على موقع سياسي ومقاعد في البرلمان في مواجهة الأمواج السياسية العالية للظاهرة الأردوغانية التي منعتهم من أي تموقع في الساحة السياسية والانتخابية، وقد أدى هذا إلى تململ كبير داخل حزب الشعب الجمهوري ذاته إذ اعتبر كثير من قادته ومناضليه أن حزبهم خسر رهان إسقاط أردوغان بالتعاون مع "أصدقائه" وتصدق بمقاعد من حصته لهؤلاء الذين لم يقدموا شيئا لتحقيق الهدف المشترك، وزاد أردوغان بالضغط على الجرح حينما صرح مستهزئا في وسائل الإعلام بعد نتائج الانتخابات بأن كمال كليشدار منح مقاعد في البرلمان لأحزاب لا وجود لها في الواقع.

وهناك مكون ثانوي مهم وهو الحزب الجيد برئاسة السيدة ميرال أكشنار وزيرة الداخلية سابقا في حكومة العدالة والديمقراطية وهي المرأة القوية التي كانت عضوا مؤسسا لحزب التنمية والعدالة ضمن التيار القومي المشارك في التأسيس، وبعد أن استقالت منه أصبحت عضوا بارزا في حزب الحركة القومية، وكانت تهدف إلى الإطاحة برئيسه دولة بهجتي، وبعد أن فشلت أسست الحزب الجيد عام 2017 وحصلت في انتخابات 2018 على 43 مقعدا غير بعيد عن حزب الحركة القومية الذي تحصل على 49 مقعدا.

وبعد اضطراب وتردد حسمت أمرها بالانضمام إلى الطاولة السداسية في هذه الانتخابات 2023 ضمن توجه مخالف للنزعة القومية لحزبها المتحفظ من التحالف مع حزب اليسار الخضر الكردي التابع عمليا لحزب العمال الكردستاني، ورغم تحفظها كذلك على ترشيح كمال كليشدار أوغلو، غير أن الهدف المشترك لأحزاب الطاولة السداسية المتمثل في إسقاط أردوغان هو الذي جعلها تحسم الأمر وتعود للطاولة، وضمن هذا الهدف المشترك كان لها هدفها الخاص وهو إسقاط دولة بهجتي المتحالف مع أردوغان في حالة سقوط هذا الأخير لكي تتفرد بزعامة التيار القومي في المجتمع التركي، ولهذا رشحت مرشحيها باسم حزبها ضمن هذا التحالف، وبالرغم من أنها حافظت على نتيجتها ب43 مقعدا يمكن القول بأنها فشلت في هدفها الخاص وبقي حزب الحركة القومية هو الحزب الأكبر الممثل للتيار القومي ب50 مقعدا بزيادة مقعد واحد في هذه الانتخابات 2023، وقد عقّد طريقها كذلك ظهور الشخصية السياسية القومية سنان أوجان الذي حقق نتيجة 5 بالمائة في الانتخابات الرئاسية ضمن تحالف الأجداد وتحالفه في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية مع أردوغان.

لقد استطاع الطيب رجب أردوغان أن يتعامل مع هذه المكونات الإضافية لتحالف حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي بالمحافظة على تحالفه مع حزب الحركة القومية وبجلب حزب الرفاه الجديد الذي يرأسه ابن نجم الدين أربكان الذي حقق نتائج إيجابية بتقدم مرشحيه للانتخابات البرلمانية باسم الحزب. وقد تكون النتائج التي حققها أحزاب التيار الإسلامي لصالح معالجة الحلقة المفقودة التي نتناولها في هذه الدراسة، خصوصا إذا أضفنا لها تقدم الحزب الإسلامي الكردي هدى بار (حزب الدعوة الحرة).

وإذا نظرنا في المحصلة إلى نتائج الانتخابات البرلمانية في حلف الحكومة والحلف المعارض ومعها نتائج الانتخابات الرئاسية يمكننا أن نقول أن التيار القومي المحافظ هو المنتصر الحقيقي في هذه الانتخابات. غير أن الخطر الذي يبقى يهدد استمرار التجربة التركية الأردوغانية هو المحور المركزي لتحالف الأمة المتمثل في حزب الشعب الجمهوري وحزب العمال الكردستاني وفق ما سنراه.

إن من الأبعاد التي تعقد العمل السياسي في تركيا مشكلة الاستقطاب القومي والمذهبي الحاد والأبعاد العرقية المهيمنة على التوجهات والمواقف، بما يجعل التجربة التركية مهددة وهامش المناورة فيها عند الناخبين على أساس النتائج الاقتصادية والخدمية ضيقا وفق ما رأيناه في الانتخابات الأخيرة، فالصوت الكردي الغالب مغلق لصالح قوة سياسية قومية كردية ذات خلفية انفصالية، وحزب الشعب الجمهوري صار قلعة العلويين بالإضافة إلى كونه مأوى التيار الأيديولوجي العلماني الأتاتركي ، وهؤلاء لهم كتلة ناخبة كبيرة لا تغير خياراتها الانتخابية، وموقفها العدائي لحزب العدالة والتنمية ولقادته لا يتبدل مهما عمل هؤلاء لصالح الشعب التركي ومكانة تركيا بين الأمم.

الحلقة المفقودة في إنشاء مساحة «أمان انتخابي»

إن ثمة حلقة مفقودة في التجربة السياسية التركية، التي تحقق نتائج مادية مذهلة إلى الآن بقيادة القائد التاريخي رجب طيب أردوغان، وتتمثل هذه الحلقة المفقودة في **كيفية معالجة التطرف الأيديولوجي وجسر التباعد القومي، وإنشاء مساحة أمان انتخابي حضاري واسعة**، إذ بإمكان القوى الأيديولوجية المتطرفة والقومية الكردية والتركية المتشددة أن تقلب المعادلة في أي انتخابات مقبلة في حالة بقاء الموازين الانتخابية على حالها، لا سيما أن السنن التاريخية تؤكد بأن دولا وجماعات ومؤسسات انهارت بعد غياب مؤسسيها حينما لا ينتبهون أثناء مجدهم للحلقات المفقودة.

إن تحالف حزب العدالة والتنمية مع التيار القومي تحالف طبيعي إذ كلاهما ـ كحزبين ـ من سلالة التيار القومي الليبيرالي العثماني العلماني الذي نشأ في أواخر الدولة العثمانية وفق ما بيناه فيما مضى، ووجود شخصيات ذات جذور إسلامية على رأسها أردوغان نفسه لم يغير من طبيعة هذا التحالف إلى الآن إذ هذه الشخصيات ذاتها تقر العلمانية والبعد القومي التركي لمشروعهم. غير أن هذا التحالف القومي يمثل تحديا خاصا لأردوغان في معالجة القضية الكردية، رغم إدخال حزب كردي إسلامي فيه، **إذ المشكلة ثقافية اجتماعية** قبل أن تكون سياسية أو اقتصادية.

يصعب حقيقة على أردوغان التوصل إلى اتفاق مستقر مع الأكراد باستعمال خطاب قومي تركي فحسب، في بلد متعدد القوميات، وبالتحالف القوي الحصري مع حزب الحركة القومية المتشدد الذي كان له في السبعينات ذراع شبابي عنيف يسمى " الذئاب الرمادية" نسبة إلى أسطورة تمجد العرق التركي وقد أنشأه ألب أرسلان توركيش عام 1969 بعدما اعتبر أن حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال قد ابتعد عن المبادئ الأتاتوركية، وقد كان هذا الحزب يحاول أن يجمع،

منذ تأسيسه، بين فكرة سمو العرق التركي والانتماء الإسلامي للأتراك والمعارضة الشديدة لأي تسوية مع الأكراد أو منحهم الحقوق الثقافية والتعليمية والإعلامية، ودعوته إلى حل المشكلة معهم أمنيا. وبعدما كان هذا الحزب يعارض حزب العدالة والتنمية الحاكم بسبب المفاوضات مع الأكراد، بدأ يقترب منه في أجواء تعثر المفاوضات ثم صار حليفا له بشكل علني منذ 2015 بعد أن انهارت التسوية كلية.

إن المسألة الكردية لا تؤثر على العملية الانتخابية في المناطق الكردية فحسب، بل بإمكانها خلط الأوراق والتأثير في التحالفات والحسابات الانتخابية والسياسية في كل تركيا. وقد صرح أردوغان في خطابه الشهير بديار بكر سنة 2005 قائلا: "إن المشكلة الكردية ليست مجرد مشكلة جزء من هذه الأمة، بل هي مشكلة بالنسبة للأمة جمعاء، كما أنها مشكلتي أيضا".

وأُطلق مبادرتين كبيرتين للمصالحة في سنة 2009 وبين 2013 و2015 جعل أساسَهما الاقتصاد والتحول الديمقراطي، ورغم التقدم المهم الذي تحقق توقفت المحاولة بعودة العنف واتهام حزب الشعوب الديمقراطي بالعلاقة بالإرهاب مع حزب العمال الكردستاني والانخراط في مشاريع أجنبية معادية لتركيا ولمجهودات أردوغان وحزبه من أجل نهضة تركيا. سنعود إلى الحديث عن مسار المصالحة والتسوية السياسية مع الأكراد، ولكن لفهم الأسباب العميقة لتعثرها، نرجع إلى جذور المشكلة، مرحلة بعد مرحلة، على النحو التالي: **لم يكن في الزمن القديم مشكلة قومية كردية، كما لم يكن ثمة مشكلة قومية تركية**.

لقد كان الأكراد والترك والفرس والمغول يعيشون ضمن قبائل متعددة متجاورة متداخلة أعراقها من وسط آسيا إلى غربها، وبعد أن دخلوا الإسلام صاروا يعيشون جنبا إلى جنب في إطار الأخوة الإسلامية ومفهوم الأمة المحمدية الواحدة وكانوا جزء أساسيا في الحضارة الإسلامية، وبرز منهم قادة وعلماء في مختلف المجالات.

وبالرغم من أن جذور الشُعُوبية قديمة منذ دسائس المجوس وقتلهم لعمر بن الخطاب، وخصوصا في زمن الدولة العباسية، فقد كان التسليم لريادة العرب أمرا محسوما بسبب التفوق الحضاري الذي جعل اللغة العربية منذ نهاية القرن الهجري الأول هي لغة العلم في العالم، وكل الشعوب المسلمة غير العربية كانت مأسورة بجاذبية العرب والعربية، فأبدعت بهذه اللغة حتى تفوق كثير منهم على العرب في مختلف العلوم والفنون، ومنها قواعد اللغة العربية ذاتها، وزاد التأصيل الشرعي للإمارة في القرشيين تسليما لعدم منازعة العرب في قيادة الأمة، ولكن حين ضعفت الخلافة العباسية بدأت الأعراق الأخرى تشكل كيانات سياسية وأقامت لنفسها دولا كثيرة قوية كان أكثرها من الأتراك والفرس والمغول الذين أسلموا، وكوّن الأكراد إمارات كردية عبر العديد من الأزمنة أغلبها بقي محدودا جغرافيا ومحدودا في الزمن، ولكن بعض الشخصيات الكردية سيطرت على دول كبيرة خارج كردستان منها الدولة الشيعية الزندية في بلاد فارس (1736-1750) والدولة الأيوبية السنية في مصر وبلاد الشام والحجاز واليمن والنوبة.وفي الرمق الأخير للدولة العباسية كانت دول إسلامية كبرى متنافسة هي الدولة العثمانية السنية الصاعدة (1299-1924) والدولة الصفوية الشيعية الطامحة (1501-1736) والدولة المملوكية راعية الخليفة العباسي المقيم في مصر (1250-1517)، وكان في كردستان الواقعة بين الأراضي العثمانية والصفوية عدة إمارات سنية كردية تنظم شؤون السكان وكان هؤلاء يتعرضون لسوء معالمة الصفويين فساهم ذلك في انحيازهم للدولة العثمانية في معركة جالديران في 23 أغسطس\ أوت عام 1514م التي انتصر فيها السلطان سليم الأول العثماني على الشاه إسماعيل الأول الصفوي.

كان الشيخ حسام الدين إدريس البدليسي مؤرخا وشاعرا ومترجما كرديا ذا تأثير كبير على الزعماء الأكراد فساهم في توحيدهم على رأي واحد ليكونوا جزء من الدولة العثمانية ضمن حكم ذاتي وراثي في إماراتهم، مع الدعوة على المنابر للسلطان وتقديم رسومات سنوية والمشاركة في

الحروب التي تخوضها الدولة والدفاع عن الأراضي العثمانية خصوصا في مواجهة الصفويين، وكانت إمارة بدليس أقوى إمارة كردية انضوت تحت الحكم العثماني بعد معركة جالديران بعدما كان يسيطر عليها الصفويون.

أدى انتصار سليم الأول إلى إضعاف الصفويين وفُتحت الطريق للعثمانيين للتوسع جنوبا نحو مصر والقضاء على الدولة المملوكية الوصية على الخليفة العباسي في مصر، والتحكم في قلب الأمة الإسلامية في بلاد الشام والعراق والحجاز واستحقاق فتوى انتقال الخلافة الإسلامية من العرب إلى الأتراك العثمانيين من قبل جمهور العلماء.

غير أن صراعهم مع الصفويين والدول الشيعية الأخرى التي خلفتهم في حكم بلاد فارس (الأفشارية، الزندية، القاجارية، البهلوية) بقي مستمرا وكانت ساحات معاركهم الأساسية الأراضي الكردية، وعُقدت على إثر تلك المعارك عدة اتفاقيات كرست انقسام الأراضي الكردية منها معاهدة أماسيا عام 1555 في زمن نهضة العثمانيين ومعاهدة نصوح باشا عام

1614 في فترة ركودهم، ومن أهمها معاهدة قصر شيرين عام 1639 بعد انتصار السلطان مراد الرابع العثماني على الشاه الصفوي عباس الأول وقد بقيت هذه الاتفاقية مرجعا لاتفاقيات ترسيم الحدود لاحقا بين تركيا وإيران والعراق وسوريا، وصعبت إنشاء دولة كردية كبيرة على كامل كردستان.

في فترات متعددة حاولت بعض الإمارات الكردية الانفصال عن الدولة العثمانية، من أهمها إمارة بدليس في عهد السلطان مراد الرابع بعد انتصاره على عباس الأول الصفوي فتم اكتساحها من قبل الجيش العثماني وأصبحت بدليس ولاية عثمانية، وزاد من عناء الأكراد الحروب المستمرة بين إماراتها طيلة القرن الثامن عشر، وفي القرن التاسع عشر أخذ النفوذ القيصري الروسي لأسباب توسعية والبريطاني والفرنسي لأسباب استعمارية اقتصادية يتصاعد في كردستان بالاعتماد على حالة الفوضى في المنطقة وبداية أفول الدولة العثمانية، وصار لكثير من زعماء ومثقفي الأكراد علاقات وثيقة بهم ظنا منهم أن هؤلاء الوافدين المسيحيين الجدد سيساعدونهم على تحقيق طموحاتهم في تقرير مصيرهم كما فعلت قوميات أخرى تحت السلطة العثمانية كالعرب والأرمن والألبانيين وغيرهم. ومن جهة أخرى تقلد، في كل هذه المراحل، العديد من الشخصيات الكردية مناصب عليا في الدولة وصار الكثير منهم من أقرب المقربين إلى السلاطين العثمانيين.

في فترة انحطاط الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر بدأت الرابطة الأخوية الإسلامية تتفكك وأثر النفوذ الأجنبي الأوربي والروسي في النخبة التركية والكردية على حد سواء، وتشكلت التيارات العلمانية فيهما على نحو ما ذكرناه فيما سبق، وكان لكليهما دور أساسي في إسقاط الدولة العثمانية وإزاحة الخلافة الإسلامية العثمانية.

فقد شارك الأكراد في تأسيس منظمة تركيا الفتاة وكانوا من المنظمات الفاعلة فيها حينما كانت جامعة لكل الأقليات الدينية والعرقية

والتوجهات العلمانية المناهضة للسلطان عبد الحميد الثاني، وبعضهم شارك في تأسيس جمعية ثم حزب الاتحاد والترقي وصاروا أعضاء فاعلين فيه إلى أن غلب توجهه القومي التركي فتركوه، ومن أبرزهم المفكر عبد الله جودت الكردي الذي لجأ إلى حزب الائتلاف الليبيرالي الذي كان يدعو إلى دولة عثمانية علمانية لا مركزية كما أشرنا إلى ذلك في المقال السابق.يمكن أن نعدّ فترة حكم السلطان عبد الحميد من أفضل الفترات بالنسبة للأكراد إذ استعان بهم في مواجهة المؤامرات الروسية والبريطانية لتفكيك الدولة، لا سيما عندما حاولت هذه القوى الأجنبية تأسيس دولة قومية أرمينية على حساب الأكراد في الشمال الشرقي لكردستان في الجهة الشمالية الشرقية لتركيا حاليا بالرغم من أن النسبة السكانية للأرمن في تلك المنطقة لم تكن تتجاوز 19 بالمائة، فقرب عبد الحميد الأكراد وأدخلهم المعركة ومكنهم من الدفاع عن أراضيهم وأشركهم في حماية أراضي الدولة في مواجهة التهديدات الروسية في شرق تركيا الحالية، إذ شكل منهم ألوية الخيالة (63 لواء) التي يضم كل لواء منها أكثر من ألف إلى ألف وخمسمائة مقاتل.

وقام بإعفاء الأكراد من الضرائب وقرّب العائلات الكردية العريقة حتى صاروا مسؤولين في بلاطه على شاكلة عبد القادر خان ابن الزعيم الكردي التاريخي بدرخان الكبير.

وقد استطاع السلطان عبد الحميد بسياساته المختلفة التي فصلناها سابقا أن يؤجل سقوط الدولة العثمانية ثلاثين سنة. ولكن بعد إنهاء حكمه بانقلاب 1908ـ1909 وتوريط حزب الاتحاد والترقي الدولةَ العثمانية في الحرب العالمية الأولى وخسارتها الحرب تكالبت عليها الأمم لتقسيمها وفق اتفاقيات سرية أهمها وأكثرها تأثيرا اتفاقية سايكس بيكو التي رتبها البريطانيون والفرنسيون عام 1916 قبيل نهاية الحرب بدعم من روسيا القيصرية والتي فضح أمرها البلشفيون بعد ثورتهم الشيوعية على القيصرية عام 1917. وتعتبر اتفاقية سايكس بيكو هي

أول اتفاقية دولية تُكرس تقسيم الأراضي الكردية بترتيب من ثلاث دول خارج العالم الإسلامي.

تحفظت الولايات الأمريكية الصاعدة بين الحربين العالميتين على اتفاقية سايكس بيكو بعد افتضاح أمرها وأعلن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن (1856-1925) مبادئه الأربعة عشر عام 1918 الداعية إلى تقرير الشعوب مصيرها فتشجع بها الأكراد في مسيرتهم لتقرير المصير. بعد نهاية الحرب أُجبِرت الدولةُ العثمانية على إبرام اتفاقية "سيفر" في باريس عام 1920 مع البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين لتقسيم "تركة الرجل المريض"، واستغلت الأقليات القومية والمذهبية الفرصة وكان لكل منها قوى دولية تسندها سوى الأكراد الذين اتفقوا أن يمثلهم في مفاوضات باريس شخصية سياسية منهم من أسرة كردية عريقة كان موظفا ساميا في الدولة العثمانية كوزير للخارجية ومستشار للسلطان عبد الحميد وسفيرا في عدد من الدول إلى أن انكشفت صلته بجمعية الاتحاد والترقي وظهر عداؤه المبطّن ضد الدولة العثمانية فاستقال من منصبه كسفير للدولة العثمانية في السويد آنذاك.

انتهت المفاوضات الباريسية باتفاقٍ تخلّي الدولة العثمانية عن كل الأراضي التي تقطنها أغلبية غير تركية، ولأول مرة اتُّفق دوليا على إمكانية منح الأكراد دولة مستقلة في كردستان، ولهذا يتعلق الأكراد كثيرا باتفاقية سيفر إلى الآن.

لم يَقبل القوميون الأتراك في الجيش العثماني، وعموم الشعب هذه المعاهدة ورفضوا اجتياح الحلفاء بلادهم ودخولهم العاصمة اسطنبول وثاروا ضد احتلال اليونان أزمير والمناطق المحيطة بها فقادهم مصطفى كمال لخوض حرب الاستقلال ولإسقاط الاتفاقيات التي أبرمتها السلطنة العثمانية المتهاوية وحققوا انتصارات كبيرة أسقطت معاهدة سيفر، وأثناء المفاوضات مع الأوربيين لإبرام معاهدة جديدة رفضوا منح الاستقلال للمناطق الكردية خلافا للقوميات الأخرى التي كانت تابعة

للدولـة العثمانيـة خـارج الأناضـول وتراقيـا الشـرقية، وكانـت حجتهـم أن الأتـراك والأكـراد أشـقاء مسـلمون ومصيرهـم مشـترك، علمـا أن أتاتـورك كان يسـتعمل أثنـاء حـرب الاسـتقلال التركيـة الخطـاب الدينـي لتجنيـد السـكان ووعـد أنـه سـيعيد بنـاء الدولـة علـى أسـاس دينـي وحـدوي ويكـون الأتـراك والأكـراد عناصـر أساسـية فيهـا، وفـق مـا كتبـه المـؤرخ التركـي والنائـب السـابق للعدالـة والتنميـة عـن ديـار بكـر في مجلـة "التاريـخ العميـق" والـذي يؤكـد بـأن وثيقـة الاتفـاق الـذي أبـرم مـع الأكـراد في 27 حزيران\يونيـو 1920 لا تـزال موجـودة في أرشـيف الرئاسـة التركيـة.

لـم يكـن البريطانيـون والأوربيـون مهتميـن بمصيـر الأكـراد لأسـباب عديـدة ، منهـا ضعـف الأهميـة الاقتصاديـة لمناطقهـم وخوفـا مـن ارتمـاء المفـاوض التركـي في أحضـان الدولـة الشـيوعية الصاعـدة، وبسـبب غيـاب التغطيـة الرسـمية للأكـراد وتشـتتهم وعـدم وجـود جهـة ثابتـة تمثلهـم، فتراجعـوا في اتفاقيـة لـوزان بسويسـرا في 20 أوت\اغسـطس 1922 عـن وعودهـم للأكـراد، مكتفيـن بوعـود حـكام تركيـا الجـدد بـأن الجمهوريـة التركيـة الناشـئة سـتمنح كامـل الحقـوق المدنيـة للأكـراد وسـتكون تركيـا الحديثـة دولـة لامركزيـة تمنـح هوامـش واسـعة في التسـيير المحلـي لـكل مناطـق البـلاد.

اتضـح للأكـراد في آخـر المطـاف بـأن الـدول الأوربيـة اسـتغلتهم عبـر مسـار تاريخـي طويـل لإضعـاف الدولـة العثمانيـة لا غيـر وفهمـت النخـب الكرديـة المنبهـرة بالحضـارة الغربيـة أن تبنيهـم للنهـج العلمانـي الليبيرالـي المناقـض للإسـلام وللوحـدة الإسـلامية لـم يُجدهـا نفعـا لـدى القـوى الأوربيـة العلمانيـة المسـيحية، وحيـن تمكـن مصطفـى كمـال أتاتـرك وسـيطر علـى الدولـة نكـث عهـوده للأكـراد وانتهجـت حكومتـه نهجـا قوميـا تركيـا متطرفـا لإلغـاء هويـة القوميـة الكرديـة إلـى جانـب محاربتـه للهويـة الدينيـة الإسـلامية، فتذكـرت النخـب الكرديـة المتدينـة المكانـة المشـرفة للأكـراد مـع السـلاطين العثمانييـن الملتزميـن منهـم بالقيـم الدينيـة والأخـوة الإسـلامية في الدولـة والذيـن كان آخرهـم السـلطان عبـد الحميـد الثانـي رحمـه الله.

لـم يقبـل زعمـاء الأكـراد المتدينـون الذيـن كانـت لهـم وجاهـة كبيـرة في الأوسـاط الشـعبية المحليـة التوجـه العلمانـي وسياسـة التتريـك فقامـوا بعـدة ثـورات أهمهـا ثـورة الشـيخ سـعيد بيـران سـنة 1925 التـي قامـت لإعـادة روح الخلافـة الإسـلامية وإعـادة جمـع شـعوب المنطقـة علـى أسـاس الإسـلام – وليـس الانفصـال – شـارك فيهـا أكثـر مـن نصـف مليـون كـردي في أغلـب المناطـق الكرديـة وسـاندهم فيهـا العديـد مـن الأقليـات الأخـرى ولكـن تـم إخمادهـا بقسـوة كبيـرة وأعـدم زعماؤهـا علـى رأسـهم الشـيخ سـعيد.

كمـا قامـت ثـورات كرديـة أخـرى انفصاليـة مثـل ثـورة الأرارات 1930، وثـورة درسـيم ضـد قانـون الترحيـل القسـري وفـق قانـون إعـادة التوطيـن 1930 التـي وقعـت فيهـا مذبحـة مروعـة، اعتـذر بشـأنها الرئيـس الطيـب أردوغـان باسـم الدولـة لسـكان المنطقـة في التلفزيـون يـوم 23 نوفمبـر 2011 **واتجـه إلـى كمـال كليتشـدار أوغلـو رئيـس حـزب الشـعب الجمهـوري يدعـوه أن يتحمـل مسـؤوليته باعتبـار أن حزبـه هـو الـذي كان يحكـم آنـذاك.**

وفي تلـك الأثنـاء وضمـن الحـركات الإصلاحيـة الإسـلامية التـي ظهـرت بعـد سـقوط الخلافـة الإسـلامية في العالـم الإسـلامي للدعـوة إلـى الإسـلام والاسـتئناف الحضـاري للأمـة الإسـلامية بـرزت في تركيـا الحركـة النورسـية التـي أسسـها المصلـح الكبيـر الشـيخ **سـعيد النورسـي**، وهـو كـردي الأصـل والمنشـأ ولـد لوالديـن كرديين عـام 1878 م في قريـة نـورس بإقليـم بتلـس شـرقي الأناضـول، اشـتهر بحكمتـه وعلمـه في مختلـف العلـوم حتـى سـمي بديـع الزمـان، وعُـرف بجهـاده في مواجهـة الـروس القيصريـة في الحـرب العالميـة الأولـى حيـث تـم أسـره ولكـن نجـح في الهروب من السـجن بسـيبيريا كمـا قاتـل في الصفـوف الأولـى في مواجهـة الحلفـاء أثنـاء احتلالهـم اسـطنبول فنـال مكانـة كبيـرة في الأوسـاط العسـكرية، وقـد تكـون هـذه المكانـة هـي التـي حفظتـه لاحقـا مـن الإعـدام.

وبعد إسقاط السلطان عبد الحميد أسس الشيخ سعيد النورسي جمعية "الاتحاد المحمدي" التي شملت مختلف القوميات والأعراق في تركيا من أجل الإصلاح على النهج الإسلامي ضد توجهات جمعية الاتحاد والترقي، وحينما ظهرت حقيقة التوجه الأتاتركي كرس النورسي عمله ضد إلغاء الخلافة والتوجهات العلمانية وسياسات التتريك وإلغاء التعليم الديني واستبدال الحروف العربية في اللغة التركية ومنع الأذان باللغة العربية وفرض النظرية الطورانية وكل السياسات المعادية للدين ووحدة الأمة الإسلامية وتنوعها، وكان نهجه سلميا لا يؤمن بالقتال إلا ضد الكفار الأجانب ولذلك أعاب عليه بعض معاصريه عدم دعمه لثورة سعيد بيران.

تعرض بديع الزمان النورسي إلى المحاكمات الظالمة والنفي والتعذيب والتضييق والانتقال من سجن إلى سجن واتهم بأنه يسعى لهدم العلمانية والأتاتركية وإعادة الخلافة وإشاعة التدين في تركيا عبر منظمة سرية، وقضى آخر زمانه في المنفى رحمه الله حيث توفي سنة 1960 ، وبعد الانقلاب الذي وقع في نفس السنة هدمت السلطات قبره ونقلت رفاته

إلى مكان غير معلوم إلى اليوم.

استطاعت الحركة النورسية أن تنشأ تيارا إسلاميا حول مؤلفات الشيخ النورسي أهمها رسائل النور، وهو تيار أقرب إلى التيارات الصوفية خرجت منه العديد من المنظمات التي نسبت نفسها إلى الحركة النورسية، غير أن المرحلة الأخيرة في حياة بديع الزمان المتسمة بخيبة الأمل في السياسة واتجاهه رحمه الله أكثر إلى الحياة الإيمانية وبغضه للسياسة جعلت أتباعه الأوفياء له يكتفون بالدعوة إلى إصلاح النفس ولم يتأثروا بحياته الجهادية ومجهوداته الأولى في الإصلاح السياسي على مستوى تنظيماتهم.

استمرت السياسة الصارمة للحكومة التركية الأتاتركية ضد القومية الكردية وأنكرت وجودها وعملت على دمجها بالقوة ضمن القومية التركية فسمّت الأكراد "أتراك الجبال" وحرمت سكان كردستان من حقوقهم الثقافية واللغوية وحاولت تغيير التركيبة السكانية للمنطقة، فلم تأت هذه السياسات المتشددة بنتيجة وتصاعدت المطالب الانفصالية في سبعينيات القرن الماضي أثناء بروز الصدام بين اليسار واليمين في تركيا في ظل الحرب الباردة والدعم الأمريكي المطلق للجيش التركي في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وكذلك من أجل إحداث التوازن مع إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية الشيعية، وللحد من صعود التيار الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان وتقاربه مع التيار القومي التركي المحافظ.

في تلك الظروف تأسس حزب العمال الكردستاني الماركسي اللينيني عام 1978 وأعلن منذ البداية هدفه الانفصالي، وبعد الانقلاب العسكري التركي المسنود أمريكيا عام 1980 تحول في 1984 إلى العمل المسلح ضد القوى الأمنية والعسكرية وضد المدنيين الأتراك، وضد المدنيين الأكراد الموالين للدولة التركية، وضد الأجانب والسواح والمصالح التركية في الخارج، مما جعله يُعدّ لاحقا منظمة إرهابية في تركيا والعديد من الدول، وأدت المواجهة بينه وبين القوى الأمنية والعسكرية التركية إلى

خسائر بأكثر من 45 ألف قتيل وأعداد هائلة من الجرحى والخسائر المادية، وآثار اقتصادية واجتماعية وإنسانية ونفسية خطيرة خصوصا في المناطق الكردية. كانت فترة الثمانينات والتسعينات أخطر مرحلة من مراحل النزاع المسلح بين الأكراد والحكومة التركية، ومن مظاهرها الخطيرة توسع المدى الجغرافي لحزب العمال الكردستاني إلى بلدان الجوار والتنسيق والعمل المشترك مع أكراد العراق وإيران وسوريا، وقد أخذ هذا التنسيق بعدا مؤسسيا بتأسيس مؤتمر المجتمع الديمقراطي الكردي عام 2007.

تلقى الحزب ضربة موجعة حين ألقي القبض على زعيمه عبد الله أوجلان في 1 سبتمبر عام 1999 وحكم عليه بالإعدام، ومن سجنه أعلن توقف العمليات القتالية وانتقال مقاتليه إلى جبال قنديل على الحدود العراقية الإيرانية التركية، وخفف عليه بعد ذلك حكم الإعدام إلى المؤبد، وفي عام 2002 ـ الذي صعد فيه حزب العدالة والتنمية للحكم ـ أعلن أوجلان وقف القتال والتحول إلى العمل السياسي وبدأت سلسلة من المفاوضات خفضت التوتر إلى المستويات الدنيا ولكن بعد تطورات إيجابية في معالجة الملف الكردي انهار مسار التسوية ورجعت العمليات المسلحة في 2015.

لم يكن عموم القوميات المتساكنة في تركيا، التركية أو الكردية أو العربية موافقة على التوجهات العلمانية الراديكالية الطورانية التي فرضها أتاتورك وحزبه "حزب الشعب الجمهوري" الذي يعتبر امتدادا ل"حزب الاتحاد والترقي" المتطرف، ولا على التطرف العلماني اليساري الكردي الذي رهن المناطق الشرقية ذات الأغلبية الكردية، فقد كانت ثمة قوى أخرى معتدلة تعارض تلك التوجهات قبل تأسيس الجمهورية وبعدها – وقد أشرنا إلى هذا الأمر سابقا ـ غير أن فرض الحزب الواحد، وفشل كل محاولات التعددية إلى غاية 1950 لم تسمح بظهور هذه الحقيقة الاجتماعية المعتدلة العميقة.

ولكن فور ظهور الحزب الديمقراطي الذي أسسه عدنان مندريس عام 1947 كممثل للتيار المعارض للتوجهات العلمانية المتشددة المناقضة للدين والمنكرة للقوميات غير التركية اتجه أغلبية الشعب التركي إليه ففاز في الانتخابات عام 1950 وأزاح حزب الشعب الجمهوري المتربع على السلطة لمدة 27 عاما، فقام بخطوات إصلاحية مهمة على الصعيد الاقتصادي والحريات والهوية الدينية مكنته من النجاح لعهدة ثانية فتم الانتقلاب عليه عام 1960 وأعدم شنقا من قبل المؤسسة العسكرية.

بقي يستفيد من التعاطف الشعبي معه بعد وفاته رحمه الله الأحزاب والشخصيات التي اعتُبرت امتدادا له على رأسهم حزب العدالة ثم حزب الطريق القويم ورئيسها سليمان ديميريل. وعبر عن هذا التوجه في مرحلة لاحقة برز السياسي الناجح تورغت أوزال رئيس حزب الوطن الأم عبر دورتين انتخابيتين 1983 و1987 وقد عُرف بتعاطفه مع الأنشطة الإسلامية وقناعته بالحل السلمي مع الأكراد إلى أن توفي في أبريل 1993 بشكل مفاجئ بسكتة قلبية وفق تقارير طبية شككت فيها زوجته معتقدة بأنه تم تسميمه حيث صرحت قائلة: "إن انشغال أوزال قبل وفاته بإيجاد حل سلمي نهائي للمشكلة الكردية ورفضه القيام بعمليات غير قانونية لمواجهة المتمردين الأكراد قد أثار استياء المؤسسة العسكرية".

كما مثل نجم الدين أربكان هذا التوجه بنزعة إسلامية أكثر وضوحا والتزاما، غير أن هذا المفكر والأب الروحي للتيار السياسي الإسلامي في تركيا، **المؤمن بالأخوة الإسلامية التركية الكردية** والحل السلمي للمشكلة، لم يطل كثيرا في الحكم بسبب إجباره عن التنحي عن رئاسة الوزراء عام 1997، ثم جاء تلميذه رجب طيب أردوغان فأكمل مسيرته وكان ملف معالجة القضية الكردية هي من أهم الملفات التي عالجها.

حينما جاء رجب الطيب أردوغان إلى الحكم بعد نجاحه في انتخابات 2002 ، عام واحد بعد تأسيس حزب التنمية والعدالة عام 2001 تقدم بنفس خلفية أسلافه عدنان مندريس وتورغت أوزال وخصوصا نجم

الديـن أربـكان مـن حيـث منـح المجـال لتعبـر تركيـا عـن انتمائهـا الإسـلامي وليجـد المسـلمون فيهـا السـبيل إلـى التعبيـر عـن هويتهـم الدينيـة، كمـا جـاء ليحـل المعضلـة الكرديـة بقاعـدة الأخـوة الإسـلامية في الوطـن التركـي الواحـد، فـكان تأسـيس الحـزب مـن شـخصيات انتمـت لأحـزاب سـابقة تؤمـن بهـذا التوجـه، علـى رأسـهم حـزب السـعادة سـليل الأحـزاب العديـدة التـي أسسـها نجـم الديـن أربـكان، وحـزب الوطـن الأم الـذي أسسـه تورغـت أوزال وحـزب الطريـق القويـم الـذي يعـد امتـدادا للحـزب الديمقراطـي الـذي أسسـه عدنـان منديـس، كمـا كان مـن مؤسسـيه عـدد كبيـر مـن الأكـراد ووصـل عـدد النـواب الأكـراد في البرلمـان التركـي في هـذه الفتـرة أكثـر مـن 80 نائبـا وهـو أمـر غيـر مسـبوق، ممـا يـدل بـأن عمـوم الأكـراد رجعـوا إلـى الاعتقـاد أن العمـل السياسـي في زمـن قـوة التيـار المحافـظ هـو الأمـل في الحصـول علـى حقوقهـم السياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة والعيـش في أمـن في إطـار العـدل والمسـاواة بيـن جميـع الأعـراق والقوميـات في تركيـا.

لقـد أدرك رجـب الطيـب أردوغـان عنـد وصولـه للحكـم أنـه لا يمكـن لتركيـا أن تنهـض ويسـتمر تقدمهـا وتطورهـا مـا لـم تحـل القضيـة الكرديـة، وأن الخسـائر الماديـة والبشـرية الناجمـة عـن المواجهـات كلفـة إنسـانية واقتصاديـة واجتماعيـة وسياسـية باهظـة الثمـن.

كمـا أن التأخـر في معالجـة هـذه المسـألة الشـائكة المسـتدامة هـو مـا يوفـر البيئـة المناسـبة للتدخـلات الأجنبيـة والابتـزازات الخارجيـة وأن شـرط حلهـا هـو أن تبقـى قضيـة داخليـة بيـن الأشـقاء مهمـا اختلفـوا، وأنـه يجـب علـى الحكومـة الاعتـراف بمـا وقـع علـى الأكـراد مـن مظالـم عبـر الزمـن والسـعي الجـاد لضمـان حقوقهـم السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، مـن خـلال رؤيـة شـاملة وسياسـات متكاملـة لصالـح سـكان المنطقـة وليـس مـن خـلال الحـل الأمنـي وحـده، والتوجـه إلـى تطبيـق الحلـول بالتـدرج مـن أجـل تجنـب مقاومتهـا في البيئتيـن القوميتيـن التركيـة والكرديـة وعـدم تخريبهـا مـن المتطرفيـن في الجهتيـن، ومـن جهـة أخـرى يجـب علـى الجماعـات الكردية

المسلحة أن تلقي السلاح وتدخل في المفاوضات بصدق وصبر وجدية.

ولإظهار حسن النية بادرت حكومة أردوغان إلى القيام بالعديد من الإجراءات الأولية للتهدئة قبل بدء الاتصالات. ومن إجراءات التهدئة ما يتعلق بإعادة الاعتبار للغات الأخرى غير التركية وخصوصا الكردية من خلال الدورات التعليمية وفتح أقسام لها في الجامعات والسماح باستعمالها في التأليف والنشر وفي القنوات التلفزيونية وفي القضاء وفي الدعاية السياسية الرسمية، وإعادة تسمية قرى وبلدات كردية بأسمائها الأصلية وتغليظ عقوبة جرائم التمييز على أساس اللغة والعرق والقومية، وإطلاق مشاريع تنموية عديدة في جنوب شرق البلاد على مستوى الهياكل القاعدية والمدارس والمستشفيات والمطارات والمرافق السياحية وغير ذلك، وإقرار "قانون الإرهاب وتمتين الوحدة الاجتماعية" بما يجعل القضية في يد الحكومة ويسمح باتخاذ إجراءات سياسية خارج الملاحقات الجنائية ويفسح المجال للعفو عمن يلقي السلاح ويرغب في العودة للحياة الاجتماعية والسياسية.

أثناء ذلك كانت الاتصالات مع الجماعات المسلحة تتم في سرية تحت عنوان "مشروع الوحدة والأخوة" إلى أن تم الكشف عنها عام 2010، وتُوجت برسالة من عبد الله أوجلان تدعو إلى إلقاء السلاح وحل القضية بالطرق السلمية تم قراءتها على المحتفلين بعيد النيروز في 21 مارس\ آذار 2013. وتضمن الاتفاق مغادرة المقاتلين تركيا على مراحل إلى جبال قنديل، والسماح لمن لم يتورطوا في التفجيرات والقتل بالرجوع إلى عائلاتهم، والإقرار المبدئي من طرف الحكومة بالإصلاحات الدستورية الضامنة لحقوق الأكراد، والعمل المشترك على الترويج للحل السلمي من قبل الشخصيات الاعتبارية والحكماء والفنانين وأصحاب الرأي، وتشكيل لجنة من حزب الشعوب الديمقراطي بدأت عملها في جانفي\ كانون الثاني 2013 للوساطة بين الحكومة وأوجلان في سجنه للتشاور في الخطوات السياسية العملية.

غيـر أنـه مـا إن شُـرع في تنفيـذ الخطـوات الأولـى للاتفـاق حتـى حدثـت تطـورات محليـة وإقليميـة عرقلـت مسـيرة التسـوية منهـا مـا يبـدو أنـه كان مدبـرا مثـل مظاهـرات "جـزي بـارك" في جوان\يونيـو 2013 التـي انطلقـت بحجـة الاعتـراض علـى مخططـات للمنشـآت في المنطقـة غيـر أن زخمهـا واتسـاع مداهـا دل أنهـا مظاهـرات ضـد حـزب العدالـة والتنميـة مـن الناحيـة السياسـية، وكانـت خطابـات المؤثريـن فيهـا تشـيد بـكل أنـواع المخالفـات الدينيـة الإسـلامية مثـل السـكر والمثليـة وغيـر ذلـك وتتهـم أردوغـان بأنـه يسـعى لأسـلمة تركيـا، وكان مـن أكثـر النشـطاء الفاعليـن فيهـا العلويـون، وفسـرها العديـد مـن الملاحظيـن بـأن مـن أهدافهـا **عرقلـة مسـار التسـوية** بعـد أن ظهـرت ملامـح نجاحهـا.

أمـا السـبب الأكثـر تأثيـرا في عرقلـة المسـار هـو التطـورات في شـمال سـوريا بعـد إعـلان حـزب الاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني حكمـا ذاتيـا في ينايـر 2014 وتصاعـد قـوات وحـدات حمايـة الشـعب الكـردي الـذراع العسـكري للاتحـاد الوطنـي الكردسـتاني بتسـليح ودعـم أمريكـي بحجـة محاربـة تنظيـم داعش في كوباني\عيـن العـرب، ممـا فـرض علـى الحكومـة التركيـة التدخـل العسـكري لحمايـة حدودهـا بإنشـاء منطقـة عازلـة داخـل الأراضـي السـورية، ولمنـع تمـدد مطالـب الحكـم الذاتـي إلـى أراضيهـا ذات الأغلبيـة الكرديـة أو العلويـة، ولقطـع الطريـق علـى القـوى الأجنبيـة المختلفـة، الأمريكيـة والروسـية والإيرانيـة، المتعـودة علـى اسـتعمال الملـف الكـردي، مـع اسـتصحاب سـابقة الدعـم الأمريكـي البريطانـي للحكـم الذاتـي الكـردي في كردسـتان العـراق بعـد غـزو العـراق خـارج الأمـم المتحـدة وإعـلان المناطـق الكرديـة العراقيـة محميـة مـن قبلهمـا دون اللجـوء إلـى الأمـم المتحـدة.

كان لنجـاح التدخـل العسـكري التركـي في شـمال سـوريا وقـدرة الحكومـة علـى المنـاورة الدوليـة لصالحهـا وفشـل التحـركات الشـعبية "جـزي بـارك" ضدهـا وضغطهـا المتواصـل علـى حـزب العمـل الكردسـتاني ومواصلـة الاتصـال بزعيمـه أوجـلان نتائـج جيـدة في إقنـاع هـذا الأخيـر بتثبيـت رغبتـه

في الانتقال إلى الحل السلمي التي عبر عنها في رسالته الثانية التي قرأت على المشاركين في احتفالات النيروز سنة 2015.

اعتبر البعض بأن هذه النتيجة مشجعة وابتهجوا بها ولكنها كانت مخيبة للطرف الحكومي من حيث ارتفاع سقف مطالبها، بالشكل الذي لا يقبله كثير من المتحالفين القوميين والمؤسسة العسكرية وقطاع كبير من الشعب التركي، مما أدى بالرئيس أردوغان إلى انتقادها علانية، وقد فهم البعض بأن رفع السقف كان تكتيكا من قبل حزب العمال الكردستاني للعودة للمواجهات المسلحة ضمن ظروف إقليمية ودولية مناسبة، وبالفعل في الثاني عشر من شهر جويلية\يوليو أعلن حزب العمال الكردستاني التراجع عن وقف إطلاق النار ونفذ مقاتلوه هجومات عديدة رد عليها الجيش التركي بحملة مضادة ابتداء من العشرين من نفس الشهر، وبقيت التوترات متواصلة إلى الآن. ومما زاد من تعقد الوضع في تلك المرحلة توتر العلاقة مع روسيا بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في نوفمبر 2015، إذ بات مسلحو وحدات الشعب الكردي تتسلح من الولايات الأمريكية وروسيا في نفس الوقت، علاوة على الدعم السياسي الروسي العلني للأكراد كرسالة في اتجاه تركيا تمثلت في استقبال موسكو ممثلي الاتحاد الوطني الكردستاني.

لا شك أن الاهتمام الدولي الكبير بالقضية الكردية في ظل التطورات الحاصلة شجع أكراد تركيا على رفع مستوى طموحاتهم، معتقدين بأن القوى الدولية ستساعدهم بالنظر للحاجة إليهم في "مواجهة الإرهاب"، غير مستفيدين بالخذلان الذي تكبدوه مع بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، وقد اتضح ذلك جليا من حيث أن الطرف الكردي في تركيا أصبح، في ظل هذه الأحداث، يطالب بحضور الإدارة الأمريكية كطرف مراقب في المفاوضات مع الحكومة التركية، كما أن صلاح الدين ديمرتاش رئيس حزب الشعوب الديمقراطي في تركيا زار هو الأخر موسكو وصرح تصريحات ضد الحكومة التركية.

ومما زاد في تملص الطرف الكردي من مسار التسوية ارتفاع أسهمه في الانتخابات البرلمانية التركية ـ مستفيدا من التفاف الأكراد حوله كطرف قبلته السلطات التركية ممثلا للأكراد في المفاوضات ـ إذ أصبح القوة الثالثة في البرلمان في انتخابات 2015 في مقابل الصعوبات التي وجدها حزب العدالة والتنمية في تشكيل الحكومة بين الدورة الأولى في جوان والإعادة في نوفمبر من نفس السنة.

ومما عقد مسار التسوية سطوة قيادات جبل قنديل على القرار، الرافضة للتسوية التي أقرها عبد الله أوجلان من سجنه من البداية، لا سيما العنصر العلوي صاحب النفوذ الكبير في حزب العمال الكردستاني، في فترة التأسيس وخصوصا في الفترة الأخيرة على مستوى المنظمات الأساسية التابعة لحزب العمال الكردستاني بعدما قُتل العديد من القيادات المهمة السنية، ومن هذه المنظمات اتحاد مجتمعات كردستان الهيئة الأكثر سلطة في الحزب التي ترأسها بشكل مشترك رجل وامرأة كلاهما من العلويين (جميل بايق وهوليا أوران)، وقد تسرب بأنه كادت تحدث اشتباكات مسلحة بين القيادات الكردية في جبل قنديل بخصوص فشل مسار التسوية حيث اتهم القائد مراد قريلان السني قائدين علويين هما جميل البارق ودوران كاكان بأنهما سبب تعثر مسار التسوية مع الحكومة التركية وسقوط مزيد من الضحايا عبر عملياتهم المتهورة حتى اضطرا الرجلان إلى الهروب إلى إيران على متن مروحية إيرانية.

إن من أسباب اتساع الخلافات داخل الصف الكردي غياب الرئيس المؤسس عبد الله أوجلان ولكنها تعمقت أكثر نظرا لتراجع الأيديولوجية اليسارية التي تشكلت على أساسها أحزابهم ومنظماتهم، فباتت أحزابهم ومنظماتهم وشخصياتهم حليفة للقوى الإمبريالية الرأسمالية التي نهضت لمحاربتها، مما أثر في عقيدة المقاومة لديهم، وجعلت الفرز المذهبي والقومي يبرز من جديد.

وهذا الذي يفسر اقتراب شرائح مهمة من الأكراد السنة من حزب

العدالة والتنمية على شاكلة حزب هدى بارت وأعداد لا بأس بها من النخابين الأكراد الذين باتوا يشعرون بأنهم أقرب إلى حزب أردوغان من العديد من القيادات الكردية التي لم يبق لها من الانتماء الشيوعي سوى العداء للدين، وعلى رأسهم القيادات والإطارت العلوية في حزب العمال الكردستاني وغيره من الأحزاب والمنظمات اليسارية. إنه مثلما إن لقضية الأكراد جذورا قديمة تساهم في تفسير واقعها الراهن، فإن لمسألة العلويين جذورا غائرة في الزمن تشرح تطوراتها في الوقت الحالي يحسن بنا مراجعتها بحثا عن الحلقة المفقودة في مستقبل التجربة السياسية والحضارية التركية. إن العليين فرقة دينية تختلط فيها عقائد تراثية تركية قديمة قبل الإسلام مع عقائد شيعية وعقائد نصرانية، وعقائد صوفية، وهي في المجمل معتقدات سرية يصعب الاطلاع عليها.

يعتبر علماء الفرق والعقائد أن العلويين فرقة من فرق الشيعة الاثني عشرية، ويعتبرهم بعض الشيعة فرقة منهم متشددة أو منحرفة، ويعتبرهم علماء السنة فرقة غير مسلمة ويقول فيهم ابن تيمية رحمه الله قولا عظيما، فهم لا يصلون صلاة المسلمين ولا يصومون صيام المسلمين ويحلون شرب الخمر، لهم أماكن عبادتهم الخاصة التي تسمى "بيوت الجمع" وصلاتهم في بيوت الجمع تختلط فيها أذكارهم بأنغام الموسيقى، اسمها "السماح" ويؤدونها رجالا ونساء معا.عدد العلويين في تركيا غير معلوم بشكل رسمي ذلك أن الدولة التركية لا تقوم بإحصاءات على أساس الدين والمذهب والعرق بسبب الخلفية العلمانية "اللائكية" المستمدة من فرنسا كما أشرنا إلى ذلك في المقال الأول من هذه السلسلة، غير أن مؤسسات ومراكز دراسات خاصة تذكر تقديرات غير متفق عليها بينها، ومن أهم الدراسات في هذا الصدد ما قامت به وكالة كوندا للأبحاث والاستشارات عام 2019 تحت عنوان "النوع الاجتماعي في تركيا" أن نسبة العلويين في تركيا هي 5 بالمائة، وبالاعتماد على أسئلة غير مباشرة للشرائح المستطلعة ارتفعت النسبة المحتملة إلى 11.4 بالمائة. وهناك تصريح شبه رسمي من وزارة الشؤون الدينية التركية

مفاده أن عدد العلويين سبعة ملايين، وفق ما نُشر عن ترك برس، وترجح هذه الوكالة الإعلامية أن عددهم في حدود ثمانية ملايين، أي في حدود 12 بالمائة، وبعض رموز العلوية يقولون أن عدد العلويين بين 15 و 25 مليونا. ويتوزع العليون في تركيا بين مختلف الأعراق بنسب متفاوتة، فحسب مساهمة في موقع ترك برس تكون نسبتهم عند الأكراد 35 بالمائة من مجموعهم في تركيا، وحسب بيانات مؤسسة كوندا 43 بالمائة من العلويين هم من الأتراك، و42 بالمائة من الكرد، و7 بالمائة من العرب، والباقي من أعراق مختلفة. وكل هذه الإحصائيات تؤخذ بحذر إذ لا يوجد إحصاء رسمي معتمد من الدولة التركية، ومؤسسة كوندا نفسها خسرت الكثير من مصداقيتها لما ظهرت كل استطلاعاتها خاطئة بخصوص الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السابقة عام 2023.

ومن الناحية الجغرافية يتوزع العلويون بين منطقتين، هناك علويو الأناضول وهم الأغلبية، وينسب هؤلاء إلى الفرقة الصوفية البكتاشية التي تؤله الإمام علي وفق ما يقوله كثير من العلماء منهم محمود عكام مفتي حلب وإمام المسجد الأموي سابقا، مع اختلاف كبير بين دارسي العلوية في نسبتهم إلى البكتاشية، وهناك علويو جنوب تركيا بلواء الاسكندرون وهؤلاء على العموم من العرب ونسبتهم ضعيفة ولهم امتداد مع العلويين في سوريا، علما بأن العلويين في الأناضول يختلفون اختلافات جوهرية في المرجعيات العقائدية والدينية عن العلويين في سوريا الذين يسمون في الأصل بالنصيرية قبل أن يطلق عليهم الفرنسيون اسم العلويين أثناء احتلالهم لسوريا.

وكثير من العلويين يعتبرون أن العلوية فلسفة وليست دينا وقليل منهم ينسب نفسه إلى الإسلام، ومنهم من يعتبر العلوية دين قائم بذاته، على نحو ما قاله سابقا ممثل العلويين في بريطانيا اسرافيل أرييل "أن العلوية دين جديد يبحث عن الاعتراف الرسمي".

وبالنسبة لعلاقتهم مع الأغلبية السنية ومرجعياتها الرسمية

والمجتمعية في تركيا فكانت موضوع صراع منذ القدم، فقد حاربوا الدولة السلجوقية التركية عبر ثورة فرقة البابائية عام 1240م وهي أصل فرق القزلباش التي حاربت مع الصفويين ضد العثمانيين. وطيلة الصراع الصفوي العثماني الذي أشرنا إليه أعلاه ساند العلويون الدولة الصفوية، فتعرضوا لعقاب شديد من بعض سلاطين العثمانيين، وكانوا من وقود الحرب ضد الخلافة العثمانية.

وبعد أن تمكن مصطفى كمال من الحكم قرّبهم، بل فضل الأكراد العلويين على الأكراد السنة، بسبب أن الأكراد العلويين كانوا أكثر انسجاما مع توجهاته العلمانية ودعموا محاربة العربية في الديانة الإسلامية، ولم يقاوموا كثيرا غلق تكاياهم في الجنوب وبيوت الجمع خاصتهم في الأناضول، وحينما قاوموا سياسة التهجير والتتريك عبر ثورة درسيم 1937-1938 تم التعامل معهم بدموية من قبل عساكر حكومة حزب الشعب الجمهوري الأتاتركي. في فترة الخمسينات تشكل رأي عام لدى قادة العلويين بترك الأساليب العنيفة في مواجهة الدولة التركية والانشغال بقضاياهم الثقافية والاهتمام بالعمل السياسي وتشكيل المنظمات المدنية وتشكيل الأحزاب السياسية ولكن خصوصا التسلل داخل الأحزاب القوية، فدعموا عدنان مندريس في فترة قوته بين 1950-1957، وحينما شهدوا ميولاته الدينية السنية تحولوا إلى دعم عصمة إينونو خليفة أتاتارك ورئيس حزب الشعب الجمهوري، وتمكنوا من أن يضمنوا وجودا دائما في البرلمان بمختلف الطرق في حدود 16 بالمائة، وحينما توغل زعماؤهم هي الوجهة اليسارية في السبعينيات في زمن الحرب الباردة تأزمت علاقتهم بحزب الشعب برئاسة بولند أجاويد، الذي رغم ميولاته اليسارية كان قوميا عصيا اشتهر بالتدخل العسكري في قبرص التركية عام 1974 أثناء تحالفه الحكومي مع نجم الدين أربكان رئيس حزب السلامة، وكان شديد المعارضة للولايات الأمريكية المتحدة ومتعاطفا مع القضية الفلسطينية.

تميزت فترة الثمانينيات والتسعينيات في تركيا بصعود التيار القومي بأضلاعه الثلاثة: اليميني (المنبثق من مرجعية عدنان مندريس وترغت أوزال كحزب العدالة ثم حزب الطريق القويم بزعامة سليمان ديميريل وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز ثم تانسو تشيلر) واليساري (الممثل بحزب اليسار الديمقراطي الذي أسسه بولند أجاويد بعد تركه حزب الشعب الجمهوري) والإسلامي (الممثل بحزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان)، وأصبح التنافس على السلطة سياسيا داخل هذا التيار القومي، تارة يتحالفون وتارة يتخاصمون، تحت رقابة المؤسسة العسكرية إلى أن أصبح التيار الإسلامي بزعامة أربكان مهيمنا على الشارع وتوصل إلى رئاسة الحكومة بالتحالف مع حزب الطريق القويم بزعامة تنسو تشيلر عام 1996، وأصبح خطابه ضد الهيمنة الدولية الغربية واضحا وميولاته في اتجاه العالم الإسلامي بارزة، بل دعا إلى تأسيس مجموعة الدول الإسلامية النامية الثمانية (مصر، نيجيريا، باكستان، إيران، اندونوسيا، ماليزيا، تركيا، بنغلديش) التي يصل التعداد الإجمالي لسكانها آنذاك مليار نسمة من أجل دعم التعاون الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والتطور العلمي والتكنولوجي بينها وتعزيز المشاركة في صنع القرار الدولي. عندئذ تدخلت المؤسسة العسكرية حارسة العقيدة العلمانية مباشرة للانقلاب على الحكومة عام 1997، غير أنها في تلك الفترة أصبحت بدون غطاء سياسي بسبب ضعف الأحزاب العلمانية القومية اليمينية وعدم قدرتها على مواجهة الأزمة الاقتصادية وانتشار الفساد في وسطها وبسبب تطبيع العلاقات بين الكثير من زعمائها مع قادة التيار الإسلامي.

لم يتمكن العسكر من تثبيت أي حكومة، وفي ظل هذه الظروف برز حزب العدالة والتنمية وسُمح له بالمرور من قبل المؤسسة العسكرية بعد ما أعاد فيه أردوغان ضبط المعادلة السياسية بجمع التيار القومي من جديد وطمأنة المؤسسة العسكرية بالتراجع عن الخطاب الإسلامي وخطاب الأمة والعودة إلى المرجعية الأتاتركية والتركيز على حل الأزمة

الاقتصادية ومحاولة حل المشكلة الكردية على نحو ما ذكرناه أعلاه.

أثناء تلك التطورات كان العليون يراقبون الساحة التي تتفاعل لغير صالحهم بنمو الاتجاه المحافظ داخل التيار القومي وصعود التيار الإسلامي في المجتمع وتقنين تدريس المواد الدينية على النهج السني وعودة مدارس الأئمة والخطباء فأخذوا ينظمون أنفسهم ويعرضون على الأحزاب خدماتهم الانتخابية مقابل مكاسب لصالح معتقداتهم وثقافتهم وأماكن عبادتهم ومكانتهم السياسية، دون تحقيق نتائج تذكر مع الأحزاب القومية الصاعدة. ولما تأسس حزب العدالة والتنمية تجنبوه كلية. وفي المقابل حققوا نتائج كبيرة على مستوى قيادة حزب العمال الكردستاني، كما بيناه أعلاه، وعلى مستوى حزب الشعب الجمهوري الذي سيطروا على قيادته إذ أصبح رئيسه علويا منذ 2010 وتوصلوا إلى أغلبية 46 من 60 عضوا في المجلس الاستشاري الأعلى للحزب.

إن هذه التطورات على مستوى المكون العلوي هو الذي صنع التقارب بين حزب الشعب الجمهوري وحزب العمال الكردستاني وجعل أغلبية التيار القومي تتجمع حول حزب العدالة والتنمية وأدى إلى تعمق الاستقطاب السياسي وتعقيد التسوية مع الأكراد، وما محاولات توسيع التحالفين الكبيرين، تحالف الأمة وتحالف الجمهور، بإدخال عناصر غريبة عن المحور الأساسي في هذا الحلف وذاك إلا لتخفيف الاستقطاب والتوغل في مساحات الخصم كما بيناه أعلاه في هذا المقال.

لا شك أن أردوغان ورجال مخابراته وحكومته وحزبه يعلمون بخطورة استراتيجيات العلويين في الجبهة الكردية وعلى مستوى حزب الشعب الجمهوري وبدور الأجانب في هذه الاستراتيجيات (إيران والغرب وحتى روسيا)، لذلك يحاولون منذ السنوات مد الجسور مع المرجعيات العلوية إذ زار أردوغان عائلة علوية في اسطمبول عام 2021 وأطلق إشارات إيجابية في اتجاه العلويين، لعله يغير المعادلة الانتخابية ولو نسبيا في هذه المدينة حيث يتمركز فيها ثلث تعدادهم.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2022 أعلن عن مبادرة جديدة تجاه العلويين من خلال إنشاء هيئة مؤسسية "رئاسة الثقافة العلوية وبيوت الجمع" لمتابعة قضايا العلويين ووضع إطار قانوني لبيوت عبادتهم وتمويلها. ومع ذلك لم يحقق نتيجة تذكر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أماكن وجودهم وعلى رأسها اسطنبول التي بقيت ملونة باللون الأحمر.

لهذا السبب يدرك أردوغان بأن الحل في معالجة الاستقطاب الحاد بين الحلفين يكمن في التركيز على الأكراد بتحريرهم من هيمنة العلويين وإدخالهم في مشروعه الحضاري الذي سماه " قرن تركيا" وقد صرح بذلك بوضوح أثناء وبعد الانتخابات الأخيرة قائلا: "سنبني قرن تركيا مع أشقائنا الأكراد" ووعد بأن حكومته ستواصل العمل حتى تصبح تركيا أكثر حرية وأمانا وازدهارا لجميع مواطنيها الخمسة وثمانين مليون، مذكرا الأكراد بالجهود الحثيثة التي بذلها حزب العدالة والتنمية لمنح الأكراد حقوقهم المستحقة رغم التحديات والمكائد، معترفا بالنقائص والأشياء التي أراد القيام ولم يتمكن، مع التهديد في نفس الوقت بعدم التسامح مع استهداف الشرطة والجيش والمواطنين في عموم البلاد.

لا شك أن الظروف الإيجابية التي صنعتها نتائج الانتخابات ستساعد على حل مشكل الاستقطاب الحاد المستدام الذي يستطيع تغيير المعادلة في أي وقت لاحق، فتحالف المعارضة تفكك وانتقلت الأزمة إلى حزب الشعب نفسه، علاوة على أن الأحزاب الثلاثة ذات الخلفية الإسلامية التي استفادت من ترشحها باسمه تركته واتجهت نحو تشكيل مجموعة برلمانية خاصة بها، كما أدركت زعيمة الحزب الجاد أنها خسرت رهان تمثيل القوميين باختيارها التحالف مع الأكراد الذين تتهمهم بالإرهاب، وفي المقابل ارتفعت معنويات حزب العدالة والتنمية وصعدت أسهم حزب هدى بارت الإسلامي الكردي في كردستان تركيا، وكذلك حزب الرفاه الجديد الذي سيسحب إليه جزء كبيرا من حزب السعادة والإسلاميين الآخرين، وسيظهر مدى تأثير هذه التطورات في نتائج الانتخابات المحلية

التركيـة المرتقبـة في مـارس\آذار 2024. ولكـن يجـب الانتبـاه أن المسـألة أعمـق مـن هـذا فالتيـار العلمانـي المتشـدد لـه مغذيـات شـعبية قوميـة عرقيـة ومذهبيـة وأيديولوجيـة ودوليـة في الجـوار وعلـى المسـتوى الدولي، فلا بـد مـن تحديـد الحلقـة المفقـودة في معالجـة الاسـتقطاب في عمـق المجتمـع التركـي، وذلـك مـا سـنحاول التطـرق إليـه في المقـال المقبـل.

القـرن التركـي والأمـة الإسـلامية: الحلقـات المفقـودة والأدوار المطلوبـة

1. أولا: مقدمة

زرت قبـل سـنتين مسـؤولا كبيـرا في حـزب العدالـة والتنميـة التركـي رفقـة صديقيـن مـن قـادة الـرأي في العالـم العربـي، تشـعب الحديـث بيننـا عـن التطـورات الدوليـة وعـن واقـع الأمـة الإسـلامية والآفـاق المسـتقبلية، بـدا الرجـل متفائـلا جـدا وعبـر عـن استشـراف واقـع مشـرق في القـرن الجـاري قائـلا: " إن القـرن المقبـل هـو قرننـا"، شـاركناه تفاؤلـه مـن خـلال مـا لدينا من معطيـات ومـا ذهبـت إليـه تحليلاتنـا، وأكدنـا لـه بـأن فرصـة الأمـة الإسـلامية كبيـرة للنهـوض في القـرن الـذي نحـن فيـه. ابتسـم صاحبـا ابتسـامة عطوفـة، مظهـرا لنـا أننـا لـم نفهـم قصـده وصـرّح قائـلا: " إن القـرن الـذي نتحـدث عنـه هـو قـرن تركـي، أمـا أنتـم العـرب فـإن وضعكـم صعـب ومعقـد بالنظـر لحالـة الاسـتبداد التـي تعانـون منهـا واسـتدامة التخلـف والفتـن الداخليـة التـي تعرفهـا العديـد مـن بلدانكـم، ولا يبـدو حقيقـة أن أمامكـم أيـام مشـرقة". كان جـواب صاحبنـا صادمـا لنـا، ولكننـا لـم نجادلـه في مـا ذهـب إليـه بسـبب مـا هـو عليـه عالمنـا العربـي فعـلا، غيـر أن قناعتنـا بمـا قالـه بشـأن المسـتقبل لـم تكـن علـى نحـو مـا ذهـب إليـه.

سـأترك الحديـث عـن العالـم العربـي وفرصـه في تحقيق نهضته في مسـاهمة لاحقـة بحـول الله وأعـود للحديـث عـن "الحلقـات المفقـودة في التجربـة التركيـة" التـي شـرعنا في الحديـث عنهـا فيمـا سـبق وبيّنـا مـن خـلال غوصنـا في الخلفيـات الأيديولوجـة والقوميـة والمذهبيـة، بـأن المنافسـة السياسـية في تركيـا لا تقـوم أساسـا علـى البرامـج الاقتصاديـة والخدميـة والنتائـج الحكوميـة المتحصـل عليهـا، ورجعنـا إلـى الخلفيـات التاريخيـة العميقـة المشـكلة للفكـر السياسـي في تركيـا. وأكدنـا بـأن حـزب العدالـة والتنميـة بزعامـة القائـد التاريخـي الكبيـر رجـب طيـب أردوغـان لا يملـك قاعـدة شـعبية ثابتـة وحاضنـة اجتماعيـة مسـتقرة بالقـدر الـذي يتطلبـه اسـتقرار مشـروع نهضـوي كبيـر

بعنوان "قرن تركيا". وتلك هي الحلقات المفقودة التي سنتحدث عنها في هذا المقال.

لقد بدأ الحديث عن قرن تركيا يُسمع منذ عقد ونصف من الزمن تقريبا، حين أصدر مؤسس شركة ستراتفور القريبة من الاستخبارات الأمريكية "جورج فريدمان" كتابه المثير للجدل "توقعات للقرن الواحد للعشرين" عام 2009. وقد ذهب نحو هذا الاتجاه العديد من المثقفين ومراكز الدراسات ووسائل الإعلام التركية منها برنامج تلفزيوني بُث على قناة TGRT أثار جدلا كبيرا حول خريطة مناطق النفوذ التركي بحلول عام 2050.

والأسئلة التي تطرح حول هذه الرؤية المستقبلية:

- ما هي مصداقية التوقعات بضمور وتراجع الصين وتفكك روسيا الموجودة في نفس الدراسة التي تعطي لتركيا دورا دوليا وسيطرة كاملة على المنطقة العربية ووسط آسيا والبلقان بما فيها اليونان.

- وهل الإعلان عن هذه الدراسة من الاستخبارات الأمريكية هي لصالح تركيا، في الوقت الذي يرفض فيه الاتحاد الأوربي عضويتها بسبب أن هذا الاتحاد هو نادي مسيحي، أم أنها تحذير من تركيا لإثارة روسيا التي يريدها الغرب أن تكون جزء من النادي المسيحي بل إدخالها ولو عنوة في الحلف الأطلسي، وكذلك لإثارة الصين وإخراجها من سياستها الهادية من الريادة العالمية الاقتصادية إلى الريادة الجيوستراتيجية.

من حسن الصدف أن قبل شروعي في كتابة هذه الحلقة الأخيرة عن الانتخابات التركية الأخيرة دعيت إلى ندوة تحت عنوان "القرن التركي والأمة الإسلامية: الأدوار المطلوبة" نظمها مركز علاقات تركيا والعالم الإسلامي بالاشتراك مع اتحاد المنظمات الأهلية في العالم الإسلامي هذا

الأسبوع في يوم 31 أوت\ اغسطس، فحفزني ذلك للشروع في كتابة المقال بعد أن شغلتني عنه اهتمامات كثيرة وأخرى، ودفعني تركيز الندوة على قرن تركيا والعالم الإسلامي وبحثها في الأدوار المطلوبة إلى شيء من التعديل في المقاربة المنهجية ليكون تناول فكرة الحلقات المفقودة منسجما مع موضوع الندوة وسلسلة المقالات في آن واحد على نحو ما يلي.

2. ثانيا: أهلية تركيا لتكون قوة دولية في هذا القرن

لا شك أن تركيا تملك المؤهلات اللازمة لتكون قوة دولية في هذا القرن، ومن مؤيدات ذلك ما يلي:

- فهي تحقق نتائج تاريخية تعبر عن نهضة حقيقية على المستوى الاقتصادي تكنولوجيا وعلى المستوى الصناعي والأمن الغذائي والخدمات والقوة العسكرية والأداء الجيوستراتيجي، وقد أشرنا إلى هذه المؤهلات بكثير من الدلالات الرقمية في المقال الأول فلا حاجة للعودة إليها.

- توجد هوامش تاريخية تظهر أكثر فأكثر على الساحة الدولية تسمح لأي دولة تحقيق نهضتها إذا توفرت على قيادة راشدة ورؤية وطنية مناسبة.

ومن هذه الهوامش أولا: اتجاه العالم نحو التعددية القطبية المناسبة لنهوض متتالي للأمم بدل الأحادية الأمريكية الغربية المانعة لبروز أي نموذج آخر في العالم، والهامش الثاني المتمثل في الأزمات الكبيرة التي يصنعها النموذج الرأسمالي المهيمن على العالم و الذي يعبر عنه انتشار الفقر والأمراض والأوبئة والفتن والحروب بما جعل البشرية تبحث عن بديل آخر أكثر عدل ورحمة، والهامش الثالث يتعلق بالانهيارات الأخلاقية والقيمية ومحاولة عولمة الانحرافات المخالفة للفطرة من قبل الغرب

بمـا يُرشـح لـرد فعـل عالمـي معاكـس أصبحنـا نـراه يتشـكل وينمـو في مختلـف أنحـاء العالـم، وفي أمريـكا وأروبـا ذاتهـا، علـى المسـتويات الرسـمية والشـعبية.

وكل هـذه الهوامـش تسـتطيع تركيـا أن تكـون رائـدة في حسـن اسـتغلالها في داخلها وعلـى المسـتوى الدولـي، وذلـك باعتبارهـا دولـة قويـة ولهـا إمكانيـات متعـددة ومكانـة جيوسياسـية متميزة.

- تعتمـد تركيـا علـى تجربـة عريقـة وإرث تاريخـي كبيـر مـن حيـث أنهـا كانـت عاصمـة امبراطوريـه إسـلامية عالميـة لقـرون طويلـة، ومـا تحقـق مـن مجـد حضـاري لشـعب مـن الشـعوب في الماضـي يمكـن الرجـوع إليـه في أي مرحلـة لاحقـة إذا توفـرت الإرادة والرؤيـة والقيـادة.

3. ثالثا: الحلقات المفقودة

بعـد الحديـث عـن العناصـر الإيجابيـة التـي تؤهـل تركيـا لتكـون لهـا مكانـة مرموقـة في هـذا القـرن نعـود للحديـث عـن الحلقـات المفقـودة التـي تعيقهـا في طريـق ذلـك إن لـم يتـم معالجتهـا.

تسـتطيع تركيـا أن تكـون قـوة اقليميـة بمـا هـي عليـه اليـوم، اعتمـادا علـى العناصـر الثلاثـة المذكـورة أعـلاه، فهـي فعـلا في مرحلـة النهضـة، أو مرحلـة العمـران وفـق المصطلـح الخلدونـي، ولكـن تحولهـا إلـى قـوة دوليـة وأن يكـون القـرن قرنهـا تسـبق فيـه الصيـن وروسـيا وأوربـا مجتمعـة، معنـى ذلـك أننـا نتحـدث عـن الانتقـال مـن مسـتوى النهضـة إلـى مسـتوى الريـادة الحضاريـة، والانتقـال مـن حالـة النهضـة إلـى حالـة الحضـارة يتطلـب شـروطا أخـرى غيـر متوفـرة الآن عنـد الأتـراك. قـد يكـون هـذا الانتقـال الكبيـر ممكنـا ولكـن يتطلـب مراجعـة العوائـق والحلقـات المفقـودة في التجربـة لاسـتكمال الشـروط الناقصـة. ومـن هـذه العوائـق مـا يلـي:

1. لكـي يتحقـق الانتقـال مـن النهضـة إلـى الريـادة الحضاريـة يجـب أن

يستقر مشروع النهضة في المجتمع وأن يطول في الدولة وهذا الأمر غير مضمون في تركيا لهاذين السببين:

أ – المنافسة الديمقراطية في تركيا ليست على أساس البرامج والنتائج التي تحققها الحكومات لخدمة الشعب والبلد ولكن المنافسة أيديولوجية يتزعم فيها القوى المعارضة للحكومة الحالية تيار علماني متطرف يعادي المرجعية الإسلامية عداء جذريا ويصدر من خلفيات قومية ومذهبية متشددة لا هم له سوى تدمير مشروع أردوغان وحزبه وإنهاء حكم التيار المحافظ الذي يمثله، وقد تطرقنا إلى ذلك بإسهاب في المقال الثاني من هذه السلسلة.

ب – التيار العلماني المعارض المتشدد قوي جدا في تركيا شعبيا وعلى مستوى النخب داخل الدولة وفي المجتمع، وهو يمثل في كل انتخابات، بمختلف مكوناته، نصف الناخبين تقريبا، وكاد يزيح أردوغان وحزبه في الانتخابات الماضية وقد يستطيع فعل ذلك في الانتخابات المقبلة، وإذا ما حقق ذلك سيقضي على مشروع قرن تركيا إذ هو جزء من مشروع علماني متشدد غربي رأسمالي معاد للفكرة الدينية ولمشروع قرن تركيا بسيادتها وهويتها الحضارية.

2. يتفق أغلب المتخصصين في حضارات الأمم وفي الدراسات التاريخية والاجتماعية أن الحضارات تقوم على فكرة تميز تلك الأمم، وكاد يجتمع هؤلاء، منهم ابن خلدون ومالك بن نبي وتوينبي وشبينغلر وغيرهم، أن الفكرة التي تنشأ عليها الحضارات التي تطول في الزمن وتدوم هي الفكرة الدينية. ولا تُستثنى من هذا الحضارة الغربية، المادية الغريزية في آخر أطوارها الجارية، فقد بين مالك بن نبي وغيره أن النشأة الأولى للحضارة الغربية كانت على الأساس الديني المسيحي التي قامت عليه النهضة الكارولينجية الجرمانية في القرن التاسع الميلادي استجابة لتحدي الحضارة الإسلامية

المهيمنة في ذلك الوقت، وأن النهضة العلمية الأوربية في مبتدئها كانت في المدارس الكاتدرائية الكاثوليكية وأن رواد النهضة العلمية الاوائل، كان بعضهم مؤمنا مثل نيوتن، وبعضهم ينتمي للمؤسسة الكنسية مثل كوبرنيكوس وجاليليو، ثم أصاب الحضارة الغربية ما أصاب الحضارات الأخرى من مرحلة الروح إلى مرحلة العقل ثم أثناء تراجعها تنتقل إلى مرحلة الغريزة كما هو حال الحضارة الغربية حاليا.

فإذا أرادت القيادة التركية والمفكرون الأتراك أن يكون القرن قرنا تركيا أن يجيبوا عن سؤال: أين هي الفكرة التي تميزهم سوى أنهم من الجنس التركي؟ وما علاقة هذه الفكرة بالبعد الديني في البرامج المتعلقة بصناعة الإنسان التركي والبديل الاقتصادي للاقتصاد الليبيرالي الرأسمالي المادي الربوي المهيمن اليوم؟

وما نلاحظه في هذا الشأن هو ما يلي:

أ – المشروع التركي هو مشروع علماني رأسمالي، بل إن تركيا من قلاع المنظومة الرأسمالية العالمية، ولا يسع الوقت للتفصيل في ذلك، والقيادة التركية في مختلف مستويات الحزب والدولة لا تنفك عن التأكيد بأن مشروعهم مشروع علماني يفصل بين السياسية والفكرة الدينية.

ب – ينتمي التيار الحاكم في تركيا إلى التطورات التاريخية المشكلة للفكر السياسي التركي، المتميز عن مسار تشكل الفكر السياسي الإسلامي العربي، حيث أنه قبل الانقلاب على السلطان عبد الحميد بين 1908 و 1909 ثم على الخلافة عام 1924 تشكلت نخبة سياسية من اتجاهين، اتجاه علماني متشدد على النمط الفرنسي يقوم على أساس الهوية العرقية التركية المعادية للتوجه الإسلامي وهو الذي بدأ في تركيا الفتاة ثم استقر في حزب الاتحاد والترقي وقاد الدولة إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، واتجاه آخر علماني كان يرغب في الذهاب نحو

مـا يشـبه الملكيـة الدسـتورية البريطانيـة بالمحافظـة علـى الخلافـة شـكليا للأبعـاد الإسـلامية العالميـة متنوعـة الأعـراق والمذاهـب وبنظـام برلمانـي علمانـي في تركيـا. وقـد تطـور هـذا الاتجـاه كذلـك في تركيـا الفتـاة، وتنتمـي إليه شـخصيات مهمـة متنوعـة الأعـراق، وكان فاعـلا في الانقـلاب على السـلطان عبد الحميـد ولكـن انفصـل عـن حـزب الاتحـاد والترقـي بسـبب اتجاهاتـه الطورانية المتصاعـدة وشـكل الحـزب اللبيرالـي الـذي قـاد تركيـا بعـد الهزيمـة في الحرب وأمضـى علـى معاهـدة رودوس واتفاقيـة صفـر الاستسـلامية.

عنـد قيـام ثـورة الاسـتقلال التركية التـي قامت ضد تقسـيم تركيـا الأناضول وفـق المعاهـدات المذكـورة انخرطـت أغلـب النخـب المدنيـة والعسـكرية فيهـا ثـم في حـزب الشـعب الجمهـوري الـذي أسسـه مصطفـى كمـال أتاتـورك قائـد الثـورة العلمانـي المتشـدد الـذي حـارب كل مـا يرمـز للإسـلام، ومـن ذلـك غلـق المـدارس الدينيـة وإلغـاء الأذان باللغـة العربيـة والحـرف العربـي في اللغـة التركيـة وفـرض الـزي الافرنجـي علـى حسـاب الـزي الإسـلامي، وقمـع كل مقاومـة لـه قامـت مـن أجـل المحافظـة علـى الهويـة الإسـلامية لتركيـا.

ولكـن بعـد وفاتـه رجـع التيـار العلمانـي المحافـظ الـذي لا يعـادي الديـن إلـى الظهـور، مثلمـا ذكرنـاه في مقـالات سـابقة، ممثـلا أولا في عدنـان مندريـس الـذي أسـس الحـزب الديمقراطـي سـنة 1948 ونجـح في انتخابـات 1950 وحكـم البـلاد لعهدتيـن ولكـن تـم الانقـلاب عليـه في الأخيـر عـام 1960 من قبل المؤسسـة العسـكرية قلعـة العلمانيـة المتشـددة في تركيـا، بسـبب سياسـاته المتصالحـة مـع الديـن. ثـم نشـأت بعـده تيـارات وبـرزت شـخصيات محافظـة أسسـت عـدة أحـزاب وقـادت عـدة حكومـات تعـرض أغلبهـا للانقلابـات العسـكرية، منهـم تورغـوت أوزال مؤسـس حـزب الوطـن الـذي مـات في ظـروف غامضـة واعتقـدت زوجتـه أنـه مـات مقتـولا، ويمكـن عـدّ الزعيـم الكبيـر نجـم الديـن أربـكان مـن هـذا التيـار كذلـك ولكـن بمسـحة إسـلامية بـارزة ضمـن بيئـة عالميـة كانـت فيـه الصحـوة الإسـلامية في أقـوى فتراتهـا في الثمانينـات، كمـا يمكـن عـدّ الطيـب رجـب طيـب أردوغـان ضمـن هـذا التيـار

العلماني الرأسمالي المحافظ، وقد قام بالتراجع عن المسحة الإسلامية البارزة التي كان عليها أربكان بما مكنه من إبرام تحالفات قوية وسُمح له من قبل المؤسسة العسكرية بالمرور، وتقبله المحيط الدولي الغربي بحفاوة كبيرة، وقد شهدت بنفسي صحبة العديد من قيادات التيار الإسلامي في العديد من الملتقيات الدولية التي كانت تنظمها وتدعونا إليها مراكز الدراسات وبعض المؤسسات الحكومية الغربية في بداية التجربة الأردوغانية، كيف كان هؤلاء الغربيون يحاولون دفعنا إلى التأسي بالتوجه العلماني لحزب العدالة والتنمية التركي ذي الجذور الإسلامية، والذي كان يحضر ممثلوه في بعض هذه الاجتماعات.

لقد أظهر الأستاذ أردوغان مهارة كبيرة في تحقيق نجاحه التاريخي رغم بقاء قوة التيار العلماني الآخر المتشدد المعادي للتوجه الإسلامي للمجتمع والدولة التركية. ولكن بعد تجربة أكثر من عشرين سنة، وبعد الصعوبات الانتخابية الكبيرة، واستحالة التداول الديمقراطي على السلطة ضمن المشروع الحضاري الواحد، الذي يرمز إليه بمشروع " قرن تركيا"، قد يكون الأستاذ أردوغان قد انتبه بأن التيار المعارض قد يقلب المعادلة ديمقراطيا في أي لحظة ويقضي على مشروع "قرن تركيا" وربما هو يفكر اليوم، وفق ما سمعناه ممن سمعوا منه، في كيفية الرجوع إلى مشروع أربكان الإسلامي وإعطاء أهمية أكبر للفكرة الإسلامية للاستمرار في المشروع على أساسها وليس على أساس النتائج الاقتصادية فقط التي لم تكف لإقناع نصف الناخبين إلى حد الآن.

ج – حتى إن انتبه الرئيس أردوغان إلى ضرورة الرجوع إلى تبني الفكرة الحضارية الإسلامية، أو أنه قد حان وقت ذلك ضمن مخططات استراتيجية مسبقة مرتبة منذ البداية، فإن ثمة ثلاثة عوائق كبيرة، ضمن سلسلة الحلقات المفقودة، تتطلب معالجة عميقة وجادة، وهي أولا طبيعة المورد البشري في حزب العدالة والتنمية ذاته حيث يمثل فيه أصحاب التوجه الديني النسبة الأقل، والأغلبية هي من التيار المحافظ

المقتنع بالعلمانية أو من التيار الذي ليس له توجه محدد وإنما يسير مع حزب في الدولة ناجح وواعد، وثانيا يتعلق الأمر بالحلفاء الأساسيين، الذين هم من التيار العلماني القومي الذي قد لا يقبل بالتحول نحو الفكرة الإسلامية في الحكم، وبلا شك لا يقبل المصالحة مع الأكراد والتنازل لهم تنازلات مهمة لصالح هويتهم ضمن إطار الأخوة الإسلامية، وثالثا يتعلق الأمر بالحاضنة الاجتماعية المرتبطة بحزب العدالة والتركية والتي جزء كبير منها يسنده من أجل المصالح والخدمات وفي حالة وقوع أزمة اقتصادية كبيرة تؤثر على معيشة الناس قد لا تصبر عليه تلك الحاضنة، وإذا تحولت نسبة قليلة منها في أي انتخابات سيكون التحول حاسما ودراماتيكيا.

3. ما يتعلق بموقف تركيا من القضية الفلسطينية:

المعلوم أن القيادة التركية تتبنى مبدأ حل الدولتين، وتذهب بعيدا في هذا الإطار في سياسات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي المرفوض شعبيا فلسطينيا وفي الأمة الإسلامية، والمعلوم أن حل الدولتين غير قابل للتطبيق واقعيا، فالمعادلة صفرية في هذه القضية، وأكثر من يجعلها معادلة صفرية هم الإسرائيليون أنفسهم، دولة ومجتمعا. كما أن الشعوب العربية والإسلامية متمسكة بالثوابت الفلسطينية المتمثلة في القدس والعودة والأرض، كل الأرض، والزمن يسير لصالح التحرير كما تبينه الدراسات الديمغرافية لصالح الفلسطينيين والدراسات التي تؤكد تفكك المجتمع الإسرائيلي من داخله، بل مؤخرا اضطراب الدولة ذاتها من داخلها، وانعزالها بالجدار العازل المحبط لمشروع من النهر إلى النهر، وعزلة الكيان تصاعديا في الرأي العام العالمي، وتراجع أهميته في الاستراتيجيات الغربية، وتمسك الشعب الفلسطيني بالعودة وفشل سياسات التسوية، وخصوصا توازن معادلة الرعب بعد النجاحات المتتالية للمقاومة في غزة وتصاعدها مؤخرا في الضفة والقدس، بل حتى الداخل الفلسطيني. وقد سمعت شخصيا من دبلوماسيين غربيين خارج الإطار

الرسمي يؤكدون أن نهاية دولة إسرائيل مسألة وقت، بل حتى قادة الكيان باتوا يصرحون بأن همهم هو تمكين دولتهم المزعومة الوصول إلى سقف المائة سنة من الوجود.

ولا بد أن نقول أن الشعوب العربية والإسلامية المتعاطفة جدا مع التجربة التركية الأردوغانية ـ إلى الحد الذي جعلهم يهتمون بعاطفة كبيرة بالانتخابات السابقة وكأن تلك الانتخابات حملت رهانا انتخابيا كبيرا في بلدانهم ـ لا تحب التوجهات التطبيعية التركية وهي متوافقة جدا مع الرؤية الإيرانية في قضية فلسطين، وهذه الحالة تمثل معضلة صعبة قد تكون لها تداعيات خطيرة على الجميع إن لم يقع تحول في السياسات لصالح وحدة الأمة في مسألة التحرير.

5. لا يمكن أن يكون ثمة قرن خالص لتركيا دون الالتحام العربي التركي لأسباب حضارية وجيوسياسية وسكانية ومن حيث المصالح. لقد أصبحت الدولة التركية دولة عظيمة في السابق على أساس الفكرة الإسلامية، ولم تصبح إمبراطورية عالمية إلا بعد أن أصبحت خلافة إسلامية على أساس الدين الإسلامي، ولم تصبح خلافة إلا بعد أن امتدت إلى المنطقة العربية.

إن التاريخ العالمي الأساسي للمسلمين هو تاريخ عربي تركي، ثمانية قرون عربية، وستة قرون تركية، والتاريخ يعيد نفسه، ولكن كيف يكون ذلك؟ هل يكون بالتغلب مثلما وقع مع سليم الأول بعد أن هزم الدولة المملوكية وأنهاها؟ لا أظن أن هذا يمكن تحقيقه ودونه مخاطر جمة. ولكن يكون بأن ينهض العالم العربي والإسلامي، وأن يكون القرن قرن الإسلام بمشاركة كل الأعراق، وعلى رأسها الأتراك والعرب. وأن تكون تركيا رائدة في هذا القرن الإسلامي فهو أمر حاصل ولا غبار عليه وهي تستحق ذلك، ولكن العالم العربي يملك كذلك مقومات الريادة والنهوض ولا ينقصه سوى القيادة الوطنية الإسلامية الراشدة وذات الرؤية الحضارية، وهذا أمر يمكن أن يتحقق بإذن الله، وسنعود إلى التدليل على هذا في مقال مستقل لاحق بإذن الله تعالى.

4. رابعا: الأدوار المطلوبة

ثمة استحقاقات على الأتراك من جهة والمسلمين والعرب في بلدان الأخرى من جهة أخرى، يضمن الالتزام بها حماية التجربة التركية ونهضة الأمة الإسلامية في آن واحد، ليكون القرن المقبل قرنا تركيا وقرنا للمسلمين جميعا ومنها:

1. ما على تركيا:

بعث روح الحضارة في مشروع "قرن تركيا" وفق ما كتبه العلامة الكبير "الفاضل بن عاشور" بن علامة المقاصد الجليل "الطاهر بن عاشور" رحمهما الله في كتابه الرائع " روح الحضارة الإسلامية" وهو الاعتماد على الفكرة الإسلامية من أجل نجاح أي مشروع للاستئناف الحضاري الإسلامي، أي أن لا يكون الاعتماد على المنجزات المادية والنتائج الاقتصادية فقط بمعزل عن الفكرة، لتتجه نهضة الأمة أولا لصناعة الإنسان المتمسك بهويته وأبعادها الثقافية والحضارية ولينشأ المجتمع على هذا الأساس فيكون تمركز الفكرة الحضارية الإسلامية في الدولة آمنا دائما بما يضمن دوام النهضة والانتقال بعد ذلك إلى الحضارة العالمية. فلو تم ذلك في تركيا ستُصنع حاضنة اجتماعية تسمح مستقبلا بالتداول الديمقراطي السلمي على أساس الفكرة بغض النظر عن الأحزاب والشخصيات التي تحملها. ويكون ذلك ببناء الإنسان التركي المعتز بدينه وبالأخوة الإسلامية مع شعوب الأمة الإسلامية الواحدة، والمرتبط بدينه في سلوكه وخياراته الثقافية والسياسية والاقتصادية، والذي يفرض على الأحزاب جميعها أن تتنافس في إطار مشروع النهوض الحضاري الإسلامي الواحد، من خلال الرأي العام الذي يكونه والقوة الانتخابية التي يمثلها، ويختار عندئذ ـ في هذا الإطار ـ من الأحزاب والقادة الأقدر على خدمته وخدمة بلده في مختلف المجالات. والطريق إلى ذلك هو مراجعة المناهج التربوية لكي تُخرج الإنسان التركي الصالح العالم النافع لبلده وهويته وأمته، وليس الإنسان العلماني الأتاتركي المقاوم للنهضة على أساس الفكرة

الإسلامية، وكذا عبر تطوير المنظومة المسجدية ورسالة الإمام والداعية، وتقريب المتدين التركي إلى فهم أفضل للقرآن والإسلام بنشر تعلم اللغة العربية، ومن خلال وسائل الإعلام ومنظومة الأسرة وإشراك الشعب التركي في خدمة الإسلام بواسطة دعم جمعيات ومؤسسات الدعوة إلى الله ومختلف الأوقاف وشبكات المجتمع المدني الخادمة للفكرة الإسلامية في مختلف المجالات الدينية والاجتماعية والثقافية والفنية والاقتصادية وغير ذلك.

أن تهتم تركيا، من داخل الدولة، وبشكل متدرج ولكن ضمن مسار ثابت ودائم، لتطوير وبلورة وصناعة البديل الحضاري المخالف للبديل الرأسمالي المادي الربوي المتوحش الظالم للإنسان والبيئة، هذا البديل الذي لم يعد مطلبا يتشوف إليه المسلمون وحدهم بل أصبح مطلبا عالميا إنسانيا، بالنظر للكوارث التي تصنعها أزمات المنظومة الرأسمالية المالية العالمية التي لم تصبح تعبر عن الأزمات الاعتيادية للنظام الرأسمالي بل تشير على نهاية المنظومة كما ذهب إليه العديد من العلماء والمفكرين الغربيين مثل أندري غورز ووالرشتاين وغيرهم. وأن يكون ذلك في إطار العلم والدراسات والاجتهاد والتقنين وبناء المؤسسات الرسمية ذات الاختصاص الخادمة للفكرة، خصوصا في الجانب الاقتصادي، عبر المراحل الواقعية اللازمة لذلك. ولا بد هنا أن أقدم شهادتي حيث أنني كنت أعتبر أن القادة الأتراك مقتنعين كلية بالتوجه الرأسمالي، ولكن بعد أن استمعت لمداخلة للرئيس أردوغان ومداخلات بعض وزرائه وهم ينقدون المنظومة الاقتصادية الرأسمالية الربوية ويتطلعون إلى نظام جديد أكثر رحمة يقوم على أساس غير ربوي، في مؤتمر اقتصادي حضرته في إسطنبول قبل بضع سنوات، قلت بأن الرؤية موجودة لدى القادة الأتراك ولكن لا نرى اجتهادا استثنائيا في صناعة أدوات الرؤية، التي إن لم تقدر عليها الدولة فمن يقدر عليها، وربما الصعوبات التي وجدها أردوغان في الاستمرار في خفض نسبة الفائدة ثم تراجعه عن ذلك بإلحاح من وزير المالية الجديد، يدل على أن المشكلة عميقة تتطلب

رؤيـة إصـلاح اجتماعـي وعلمـي واجتماعـي واقتصـادي علـى أسـاس الفكـرة الإسـلامية عميقـة وطويلـة في المجتمـع والدولـة في تركيـا.

أن تهتـم تركيـا بصناعـة المحـاور الدوليـة في العالـم الإسـلامي مـن الـدول المقتنعـة بمشـروع الاسـتئناف الحضـاري الإسـلامي علـى شـاكلة مبـادرة "قمـة كوالالمبـور" التـي أطلقهـا د. محمـد مهاتيـر في إطـار مشـاريع منتـدى كوالالمبـور والتـي حضرهـا الرئيـس أردوغـان، واليـوم تركيـا قـادرة علـى قيـادة هـذه المبـادرة أو مبـادرة أخـرى بنفـس الرؤيـة.

أن تواصـل تركيـا تحسـين علاقاتهـا مـع الـدول العربيـة وأن تتكامـل معهـا في مشـاريع النهضـة والتنميـة الاقتصاديـة وأن تحـرص علـى تحسـين علاقاتهـا مـع الشـعوب العربيـة والإسـلامية في داخـل التركيـة، فهـي سـند لهـا وفي صالحهـا وليـس ضدهـا أو عـبء عليهـا، وأن تنظـر بعيـن الاحتـرام والتقديـر للتيـارات الإسـلامية الوسـطية التـي تتجـه وإياهـا إلـى نفـس الوجهـة الحضاريـة وأن تتعـاون معهـا في المشـاريع الحضاريـة المشـتركة، وأن تراجـع سياسـاتها التطبيعيـة مـع الكيـان الصهيونـي، ولا يُطلـب منهـا في هـذا الشـأن أن تتحمـل أكثـر ممـا تطيقـه، فالشـعب الفلسـطيني قـادر علـى تحمـل عـبء التحريـر وإنمـا ينتظـر منـا الدعـم والشـراكة وعـدم الخـذلان.

2. ما على الأمة الإسلامية:

يوجـد في الأمـة الإسـلامية دول أخـرى وضعـت رجلهـا في طريـق النهضـة بـدون ريـوع طبيعيـة، مثـل اندنوسـيا الأقـوى اقتصاديـا مـن تركيـا، وباكسـتان الدولـة النوويـة الوحيـدة في العالـم الإسـلامي، وماليزيـا التـي عُـدّت مـن النمـور الآسـوية، والمتوقـع أن تواصـل هـذه الـدول صعودهـا رغـم المشـاكل التـي تواجههـا، ولـو سـعت هـذه الـدول إلـى التحـرر مـن السـقف الأمريكـي وكان لهـا طمـوح سـيادي مثـل تركيـا وتعاونـت معهـا ضمـن مشـروع حضـاري إسـلامي جامـع علـى شـاكلة مبـادرة "قمـة كوالالمبـور" سيسـاعد ذلـك تركيـا ويفتـح المجـال لتحسـين أدائهـا جميعـا.

السعي المشترك لمختلف القوى الفاعلة في العالم العربي، على المستوى الرسمي والشعبي، لإنهاء عهد الاستبداد والفساد ومنع الديمقراطية من خلال مبادرات التوافق الوطني والانتقال السياسي السلمي السلس الذي يكون مطمئنا للجميع ولمصلحة الجميع وبما يوفر الحريات السياسية والاقتصادية التي تحقق الاستقرار وتفجر الإبداع وتأتي برؤوس الأموال وتضمن رشاد الحكم كشروط أساسية للنهضة الوطنية والتنمية الاقتصادية.

وقف مخططات التآمر على التجربة التركية لحزب العدالة والتنمية التي سعت إليها بعض الدول العربية، والتي انكشفت فصولها في عدة مناسبات، وعدّ هذه التجربة فرصة لصالح الأمة الإسلامية كلها، والتي نرجو أن يمثل التقارب العربي التركي الجاري حاليا نهاية مرحلة العداء الرسمي بين الأشقاء العرب والأتراك.

الدعم المتبادل بين الدول العربية والإسلامية وتركيا من خلال التكامل والتعاون الاقتصادي، وتحويل وجهة رؤوس الأموال والاستثمارات الاقتصادية من الدول الغربية في أمريكا وأوروبا إلى تركيا بسبب الفرص التي تمثلها وبالنظر للحرب القائمة على عملتها، وفتح المجال للاستثمارات التركية في الدول العربية والإسلامية، والإسهام قي الانتقال التكنولوجي المتبادل والصناعات المشتركة والأمن الغذائي المشترك.

إبرام الاتفاقيات الاستراتيجية في مجال العلاقات الخارجية والأمنية والعسكرية وتوحيد المواقف الدولية وتحويل منظمة التعاون الإسلامي إلى مشروع وحدة إسلامية بالمقاربات العصرية الممكنة والعمل على التوصّل إلى مستوى الدفاع المشترك على المدى البعيد.

امتثال مفهوم الأمة الإسلامية الواحدة لبناء مشروع حضاري إسلامي واحد في مواجهة المشاريع الحضارية الأخرى التي تتشكل كل واحدة منها على بعد ثقافي واحد، كالحضارة الغربية ذات الخلفية الكاثوليكية

البروتستانتية، والحضارة الصينية ذات الخلفية الكنفوشيوسية، والحضارة الهندية ذات الخلفية الهندوسية، والحضارة الروسية ذات الخلفية المسيحية الأرثوذكسية. ومما يميز المشروع الحضاري الإسلامي المرتقب أنه يختلف بفكرته الاقتصادية الأخلاقية الإنسانية اللاربوية عن الحضارات الأخرى من حيث تبني هذه الأخيرة كلها النظام الرأسمالي المادي المتسبب في أزمات العالم.

- بناء المحور السني العربي التركي، ولو جزئيا مع الدول التي تحظى بالاستقرار وتمتلك مواصفات الدولة المؤسسية العصرية، فسيساعد ذلك على حل مشاكل الدول المأزومة في العالم العربي ويشجع الدول الإسلامية الآسوية الكبيرة، وكذا الدول الإسلامية الإفريقية على الالتحاق بهذا المحور السني القوي والواسع.

لو قدر الله تعالى وتحققت هذه الرؤية، التي يمكن أن نسميها "نهضة السنة" – وما ذلك على الله بعزيز – ستُنسِب إيران طموحها وتنخرط داخل الأمة لصالحها ولصالح العالم الإسلامي كله، علما أن التاريخ بيّن أن الطموحات الشيعية تتضخم حين يكون العالم السني ضعيفا، وتعود إلى حجمها حين يأخذ أهل السنة زمام المبادرة، فوجود إيران داخل الأمة القوية أفضل لها وللشعوب العربية الذين تضرروا من تدخلاتها مثل سوريا واليمن والعراق، وفي كل الأحوال هي قوة لا يستهان بها فقد استطاعت أن تتجاوز الحصار المضروب عليها وأن تبني اقتصادا مقاوما وهي على الوشك الدخول في النادي النووي.

إن الأقدر على فهم هذه المعادلة وهذه الرؤية الحضارية هم قادة الحركات الإسلامية، ولكن للأسف الشديد لا تأثير لهم في هذه المرحلة في موازين القوى السياسية والدولية، ورغم حرص الكثيرين منهم على أن تكون لهم مكانة عند القيادة التركية وربما دعمهم في نضالهم السياسي فلن يتحقق لهم ذلك، حيث أن أردوغان حاول أن يراهن عليهم قبيل وأثناء الربيع العربي ولكن لما تأكد لديه بعد المسافة بينهم وبين حكم

بلدانهم لم يصبحوا مهمين في حساباته، بل بعضهم صار عبئا عليه في إعادة بناء علاقاته مع حكومات دولهم. فأردوغان وحكومته لهم مصالح اقتصادية كبيرة وهي مقدّمة عنده على علاقاته العاطفية – إن وجدت – مع الإسلاميين.

وعليه على الحركات الإسلامية أن تراجع سقوف طموحاتها مع القيادة والمؤسسات التركية الرسمية، وعلى قادتها أن يشتغلوا لحل مشاكلهم بأنفسهم، وتطوير وتقوية وجودهم في المعادلة الفكرية و السياسية والاجتماعية في بلدانهم بالأخذ بالأسباب وبتوكلهم على الله. والزمن، رغم محنهم ورغم ضعفهم في موازين القوة، يسير لصالحهم إذ فرص التغيير متكررة لا محال، وهم لا زالوا القوة الأساسية التي تقابل الأنظمة الحاكمة المستبدة والفاسدة، فلو ساروا سيرا راشدا متجددا سيتوافقون مع حركة السنن الغلابة، وسيحققون أهدافهم السياسية إذا وضعوا أنفسهم في المكان المناسب مع حركة السنن عبر انتقال ديمقراطي محتوم، إما بالتوافق وهو المأمول، أو ضمن سياق تحولات شعبية عاصفة يفرضها طول الاستبداد والفشل في تحقيق التنمية، خصوصا في الدول العربية ذات الرهان السياسي الكبير. وعندئذ فقط يمكن أن يكون لهم على المستوى السياسي تأثير معتبر في تحقيق رؤية "نهضة السنة" على نحو ما ذكرناه.

وبعيدا عن الدور السياسي تستطيع الحركات الإسلامية، في بلدانها وفي العلاقة مع دولة تركيا، أن يكون لها دور كبير في نصيحة وترشيد ودعم التجربة التركية، على الأساس الفكري، كما نحاول القيام به هنا، بإظهار الحلقات المفقودة وشرح وجهات النظر ومسارات التجديد وسبل التعاون الإسلامي-الإسلامي واقتراح خطط ومشاريع الاستئناف الحضاري الإسلامي، وقد كان للدور الفكري الذي قدمه الدعاة والمفكرون العرب عبر عقود الصحوة الإسلامية تأثير كبير على التجربة الإسلامية التركية ضمن بيئتها القومية التاريخية، وعلى مد جسور التعاون بينهم وبين الزعيم نجم الدين أربكان.

كما يمكن للحركات الإسلامية أن يكون لها دور مهم في الدعوة الإسلامية في المجتمعات التركية من زوايا مختلفة تربوية وعلمية شرعية وفكرية وأدبية وفنية، وبنشر تعليم اللغة العربية ضمن مهارات وأدوات ووسائل تتناسب مع الثقافة التركية، وبلغة الأتراك ووفق احتياجاتهم.

وكل هذا ضمن توفير الدعم السياسي المباشر الذي يقوم به المسلمون غير الأتراك المقيمون في تركيا، والتجند التام لصالح حزب العدالة والتنمية، بغض النظر عن الملاحظات والمآخذات تجاهه، بالنظر للفرصة الكبيرة والتاريخية التي يملثها هذا الحزب وقادته للعودة بتركيا لرحاب الأمة الإسلامية بعد العقود الأتاتوركية الطويلة التي أبعدت هذا البلد المركزي عن أصله وتاريخه. وكذا الدعم السياسي غير المباشر للمسلمين عموما في البلاد الإسلامية للدفاع عن التجربة التركية وحمايتها من المؤامرات الإقليمية والدولية التي تحاك ضدها بسبب الخلفية التاريخية الإسلامية لقادتها، والخلفية التاريخية الإسلامية للبلد، وبسبب سياساتها السيادية الحالية، وخصوصا لأن تركيا بلد مسلم مركزي ستدفع نهضته نهضة العالم الإسلامي كليه.

ولا يعني دعم التجربة السكوت عن التوجهات الخاطئة والممارسات غير السديدة والآراء التي فيها مصلحة أفضل للتجربة التركية وللأمة الإسلامية، فإن النصيحة مطلوبة بين المسلمين، كما ورد في الحديث الذي رواه مسلم عن تميم الداري عن رسول الله :أنه قال: " الدين النصيحة قلنا: لمن يا رسول الله قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم". فالناصح الذي يحب ويبغض في الله، ولا يصدر إلا عما يعتقد أنه حق لا يتواني في الدعوة إلى ما ينفع المسلمين، ولا يجفل عن النهي عما يضرهم.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.